

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٣٧

الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات

(A/58/356/Add.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/3 (Part I))

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد غرت روزنتال، ليعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد روزنتال (تكلم بالاسبانية): يسرني غاية السرور أن أعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣، المعمم في نسخة أولية تحت الرمز A/58/3.

ينشئ ميثاق الأمم المتحدة علاقة واضحة بين الجمعية العامة والمجلس، وبما أنهما جهازان رئيسيان في المنظمة، فإننا نعمل معا بطرق متعددة. ولكن في السنة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تُحوّل الجمعية انتباهها الآن إلى الوثيقة A/58/356/Add.1، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات. ويعلم الأعضاء أنه عملاً بأحكام الفقرة ٧ من الفرع أولاً من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، لا يسمح لأي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة بأن تجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة لها بذلك.

ولهذا يُطلب السماح للهيئة الفرعية المذكورة في الرسالة بأن تجتمع في مقر الأمم المتحدة، مع الفهم الدقيق بأن الاجتماعات ستُعقد في إطار المرافق والخدمات المتوفرة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التجارة العالمية في الاجتماع لأول مرة منذ بداية اجتماعات فصل الربيع في عام ١٩٩٨. وشارك أيضا رئيس الجمعية العامة، مثلما شارك عدد كبير من المديرين التنفيذيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وحضر أيضا أعضاء من مجتمع المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال.

وفيما يتصل بالموضوع، أجرينا حوارا تفاعليا مثمرا جدا بشأن التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت بصدد تطبيق الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري. وبإيجاز، قد عزز هذا التجمع السنوي التعاون الحكومي الدولي بين المجلس ونظرائه الرئيسيين في واشنطن العاصمة وجنيف. وركزت المناقشات أيضا بصورة متزايدة على المواضيع الرئيسية الواردة في توافق آراء مونتيري، وثبت أنها مثمرة للغاية.

وعندما تجري الجمعية العامة الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في اجتماعها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، ستمكن من الاستفادة من المناقشات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه المشترك مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وترد نتيجة اجتماع الربيع في الموجز الذي أعده الرئيس، والذي رحّب به المجلس في دورته الموضوعية.

وأتطرق الآن إلى نتيجة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكما قلت من قبل، أرى أن سنة ٢٠٠٣ سنة ناجحة للمجلس، وسنة غنية بالابتكارات.

أولا، استجاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو جيّد لدوره الحاسم في بحث سياسات التنمية خلال جزئه الرفيع المستوى. وركز هذا الجزء بصورة أساسية على تعزيز النهج المتكامل لإزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقدم المجلس توجيهات هامة في مجال السياسات العامة بشأن أفضل الطرق التي تمكّن التنمية الريفية من تحقيق الأهداف في الأجل

الماضية فتح سبيلان جديدا للتعاون، سيؤديان على وجه التأكيد إلى علاقة أقوى بكثير في المستقبل. وأشير، أولا، إلى الدور المشترك الذي حوله توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وثانيا، أشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، المعتمد في حزيران/يونيه من هذه السنة، الذي أكد على الدور الرئيسي الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز التنفيذ المتكامل والمنسق والمتابعة للقرارات التي اتخذتها مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وتقدم الوثيقة A/58/3 رؤية عامة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة. وأود أن أبرز الجوانب التي أرى أن لها أهمية خاصة. أولا، أود أن أذكر الاجتماع المشترك الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في ١٤ نيسان/أبريل. كان ذلك الاجتماع أول اجتماع أعيد تشكيله تماما بعد مونتيري. ولذلك، ظهرت فيه ابتكارات عامة من حيث إعداداته وصيغته، لتمكينه من القيام بدوره الجديد المحدد في متابعة المؤتمر. وشملت الأعمال التحضيرية للاجتماع مشاورات مكثفة في المجلس ومع إدارات مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمديرين التنفيذيين في البنك الدولي. وعقدت أيضا جلسات استماع غير رسمية مع أعضاء من المجتمع المدني وقطاع الأعمال في آذار/مارس ٢٠٠٣.

وإنني مسرور جدا لنتائج الاجتماع شكلا ومضمونا. أما فيما يتعلق بالشكل، فقد تمكّننا من اجتذاب تمثيل حكومي دولي رفيع المستوى جدا من أصحاب المصالح الرئيسيين المتعددي الأطراف، بمن فيهم رئيس لجنة التنمية. وشارك ممثل عن الآلية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة

لأنشطتها، والوضع المالي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وطرحت أفكار إبداعية عديدة. ودار النقاش حول توفير الموارد المالية التي يمكن أن تسهم أيضاً في متابعة مؤتمر مونتيري. وسيستمر هذا الحوار ونحن نواصل التحضير للاستعراض الشامل الذي يتم مرة كل ثلاث سنوات للسياسات المتصلة بالأنشطة التنفيذية للتنمية التي ستباشرها الجمعية العامة في السنة القادمة. ويشتمل القرار الذي اعتمدته ذلك الجزء أيضاً خطوطاً توجيهية مفصلة للتحضير لذلك الاستعراض.

أما الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في هذه السنة، فكان أيضاً من أفضل الأجزاء، لأنه أنشئ كجزء من المرحلة الأولى من عملية الإصلاح التي ينفذها الأمين العام. وطرحت الأفرقة أيضاً عدداً من الأفكار الجديدة بشأن مواضيع مثل الانتقال من الغوث إلى التنمية، والتمويل الإنساني والحالات الطارئة الناشئة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى سبيل المثال، أولي اهتمام خاص للمخاطر الكبيرة الناشئة عن عملية الانتقال ولضرورة اعتماد آليات لتمويل الانتقال بصورة مرنة تتيح تمويل عمليات الغوث والتنمية بشكل متزامن. وتوصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن قرار عملي المنحى، تقوم بمتابعته الوكالات العاملة في المجال الإنساني حالياً. ويشتمل القرار على جدول أعمال جديد وطموح للتمويل الإنساني لمجتمع العمل الإنساني، إلى جانب الجهات المانحة والمتلقين.

أما بالنسبة للجزء التنسيقي، فقد استند المجلس إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً بشأن التنفيذ المنسق للمؤتمرات. وقرر المجلس إجراء مشاورات غير رسمية، اعتباراً من السنة المقبلة لإعداد برنامج للجزء التنسيقي على مدى سنوات. وكما يعرف الأعضاء، قررت الجمعية العامة أن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقدم المحرز في تنفيذ المؤتمرات سنوياً، بالتركيز على مسألة مواضيعية

المتوسط والأهداف الإنمائية الأخرى التي تم الاتفاق عليها دولياً. وطالب المجلس أيضاً باتباع نهج متكامل جديد نحو التنمية الريفية، نهج يستند إلى المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ ريو، والتي تجمع معاً الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. وأبرز الإعلان الوزاري الذي اعتمدته المجلس الأثر الجوهري للتعاون الدولي وإمكانية الوصول إلى الأسواق على التنمية الريفية.

وتركيز الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس بشأن اتباع نهج متعدد القطاعات وبشأن الشراكات قد انعكس بصورة جلية في مستوى الحضور في ذلك الجزء. وشارك في المناقشة والموائد المستديرة والأحداث ذات الصلة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، والوزراء وصانعو السياسات من شتى القطاعات، مع ممثلي المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال. وأنشئ تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص استجابة للإعلان الوزاري. ويشجع هذا الإعلان نهج العمل التي تعزز النهوض الاقتصادي والاجتماعي والاستثمارات المربحة في المناطق الريفية، بادئاً بمدغشقر بوصفها النموذج التجريبي الأول. ويمكن القول عموماً إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أعاد التنمية الريفية إلى جدول الأعمال الدولي بعد فترة من الإهمال النسبي من جانب الحكومات والشركاء الإنمائيين.

وقد مارس المجلس أيضاً دوره في التعاون الإنمائي بدناميكية متجددة. وأصبح قطاع الأنشطة التشغيلية مكان التقاء لعالم التعاون الإنمائي. فقد اجتمعت في جنيف مجموعة مختارة ومؤثرة من صانعي السياسة، وممثلي وكالات التعاون الثنائي من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة المساعدة الإنمائية، والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأفرقتها القطرية والمجتمع المدني. وانهقدت أفرقة أجريت في إطارها مناقشات صريحة بشكل استثنائي حول مسائل عويصة، مثلاً العبر المستفادة من تقويم منظومة الأمم المتحدة

وقد تقدمتُ ببعض الاقتراحات إلى أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن كيفية تحسين مراقبتنا وإدارتنا للأجهزة الفرعية التابعة للمجلس. وسنعود إلى النظر في هذه الاقتراحات بمزيد من التعمق عندما تستأنف الدورة الموضوعية. وبطبيعة الحال، فإننا ننظر إلى هذه العملية في سياق الإصلاح الشامل الذي شرع فيه الأمين العام.

كما اتخذت مجموعة من القرارات الهامة الأخرى. وعلى سبيل المثال، أصدر المجلس توجيهات بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر. كما مهد المجلس الطريق أمام الجمعية العامة لكي تتمكن من قبول وكالة متخصصة جديدة عضواً في أسرة الأمم المتحدة، عندما وافق على مشروع اتفاق العلاقة مع منظمة السياحة العالمية. ويمكن لهذه الوكالة المتخصصة الجديدة أن تسهم إسهاماً كبيراً، خاصة في الوقت الذي نسعى إلى إيجاد طرق إبداعية لتعبئة الموارد من أجل تنمية البلدان الفقيرة. واستعرض المجلس أيضاً أعمال فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة له. وتحتل فرقة العمل، التي أنشأها المجلس استجابة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٠، موقعا جيدا للاستمرار في تعزيز سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وللإسهام في التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

وأجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المزيد من الاستعراض لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً. ووجه رسالة قوية بأنه لا بد من تسريع التقدم. وسيكرس الجزء الرفيع المستوى منه الذي يعقد في العام القادم لتعبئة الموارد وهيئة بيئة مواتية لخفض الفقر في سياق تنفيذ برنامج العمل. وستستمر المناقشة خلال الجزء التنسيقي، الذي

ومشتركة متعددة القطاعات في مجال التنسيق. وفي الدورة التالية، يواصل المجلس النظر في أنجع السبل لتطبيق قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

وخلال العام المنصرم، أضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعداً جديداً إلى أنشطته من خلال تشكيل أفرقة استشارية مخصصة بشأن البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، مستنداً في ذلك إلى توجيهات الجمعية العامة. ويذكر الأعضاء أن القرار ٢١٧/٥٥، بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، طلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في مسألة تشكيل مثل هذه الأفرقة من أجل تقييم احتياجات البلدان المعنية ووضع برامج للدعم الطويل الأجل. وأنشأ المجلس فريقين - أحدهما معني بغينيا - بيساو في عام ٢٠٠٢، والثاني معني ببيرووندي في عام ٢٠٠٣، وذلك استجابة لطلب السلطات المعنية في هاتين الدولتين.

وهذه المبادرة، رغم كونها حديثة، قد دلت على أنها أداة مفيدة في جمع مختلف شركاء التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والجهات المانحة لكي تنظر معاً في احتياجات تلك البلدان. وتعتمد الأفرقة نهجاً عريضاً في التصدي للمشاكل المتصلة بالانتقال وعملية الإنعاش تلافياً لتجدد الصراع. وأثق في أن الأفرقة ستسهم بذلك في ترسيخ هذا النهج الشامل العريض إزاء منع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد الصراع، كما طلبت الجمعية العامة.

وفي إطار الجزء العام، عقد المجلس اجتماعاً ضم رؤساء جميع لجانه العاملة. وقد طرحت مقترحات بناءة خلال تلك الدورة، خاصة فيما يتعلق بتحسين التنسيق بين اللجان.

من فوره إحاطة إعلامية شاملة بشأن العمل الذي أنجزته تلك الهيئة، لا سيما بشأن الدورة الموضوعية في جنيف. وبلدي بوصفه رئيساً لمجموعة الـ ٧٧ والصين، قد شارك خلال ذلك الاجتماع كما أسهم في تحقيق نتائج الناجحة. واتفق تماماً مع تعليقات واستنتاجات السيد روزنتال، وإني أهنته وأهني نواب الرئيس على عملهم.

وقد سعى السفير روزنتال إلى تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وهو هيئة هامة في إطار الميثاق - وأعتقد أنه يحق له الشعور بالارتياح إزاء عمله على تعزيز الوظائف الأساسية لتلك الهيئة.

وأود أن أذكر - وقد طرحت هذه النقطة في السابق - بأن الميثاق يفوض المجلس في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الاتساق في العمل الذي تنجزه منظومة الأمم المتحدة - أسرة الأمم المتحدة: جميع الوكالات والهيئات التي تعمل في الميادين المتخصصة، التي، للأسف، تفتقر في بعض الأحيان إلى الرؤية الكلية اللازمة، لا سيما في عالم اليوم المترابط. وأعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يجب أن يقوم اليوم بذلك العمل، الذي أصبح أكثر تعقيداً مما كان عليه عندما اعتمد الميثاق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إن العمل الذي يقوم به حالياً رئيس الجمعية العامة هنت لتنشيط أنشطة الجمعية العامة، بغية تحديثها ومساعدتها على مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين، يجب أن يصحبه إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حتى تتمكن تلك الهيئة من توفير المبادئ التوجيهية لجميع الوكالات المتخصصة. والعمل جارٍ، لكنه لم يكتمل بعد ولا بد أن يستمر.

وتشارك مجموعة الـ ٧٧ بنشاط في ما يسمى بقطاع الأنشطة التشغيلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والأنشطة التشغيلية هي كل أنشطة المنظومة التي تمكننا من

سيكون أحد مواضيعه عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية الريفية، مع إيلاء الاعتبار المناسب لأقل البلدان نمواً. وآمل أن يضطلع جميع أعضاء الأمم المتحدة وجميع أقسام منظومة الأمم المتحدة بدور نشط في الإعداد للجزء الرفيع المستوى. وإضافة إلى كونه حدثاً هاماً، ينبغي أن يكون ذروة لعملية تحضيرية مكثفة، وأن يؤدي إلى إحراز تقدم ملموس لأقل البلدان نمواً. كما أن موضوع الجزء - أقل البلدان نمواً - سيساعد المجلس على إقامة صلة أوثق باجتماع قمة الاتحاد الأفريقي.

وسيستعرض الجزء التنسيق الذي يعقد في عام ٢٠٠٤ أيضاً تنفيذ استنتاجات عام ١٩٩٧ التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن تعتبر وكالات منظومة الأمم المتحدة ذلك موعداً نهائياً لتحقيق النتائج الملموسة في إدماج المساواة بين الجنسين في عملها.

في الختام، قد أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملاً واسعاً ومثمراً في القيام بوظائفه التنسيقية والإشرافية. ويمكنني أنؤكد بثقة على أن المجلس يكسب مزيداً من الفعالية والحيوية في دوره بوصفه الهيئة الاستراتيجية المحورية في منظومة الأمم المتحدة للعمل على اتساق السياسات ولتعزيز التعاون على نطاق المنظومة بغية تحقيق أهدافنا المشتركة. ولقد قطعنا شوطاً كبيراً، بالرغم من أنه ما زال يتعين علينا أن نقطع شوطاً لا بأس به في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. بيد أن التقدم الذي أحرزناه حتى الآن يشجعني على إنهاء بياني بنغمة متفائلة: إننا نتحرك في الاتجاه الصحيح.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): لقد قدم لنا السفير روزنتال، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

وحيث نتكلم عن المجال الإنساني، أود أن أعرب عن مدى صدمتنا بسبب الفاجعة التي حدثت في العراق في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وقتل فيها السيد سرجيو فييرا دي ميلو وعدد من موظفي الأمم المتحدة المميزين، وهي فاجعة تقتضي أن نتوخى مزيدا من اليقظة في تنسيق أعمالنا في المجال الإنساني وفيما يتعلق بالسلامة والأمن اللذين يجب توفيرهما لجميع موظفي الأمم المتحدة.

وسأذكر أمرا آخر يشغلنا بشكل خاص وأعتقد أننا أسهمنا فيه إسهاما كبيرا. وذلك أمر المتابعة والتنفيذ المتكاملين للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية منذ اعتماد إعلان الألفية عام ٢٠٠٠، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وكذلك مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة المعني بالتجارة الدولية.

وكما تعلمون، كان اتخاذ الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ للقرار ٥٧/٢٧٠ بآء إنجازا رئيسيا سيُنَاقَش في اللجنة الثانية وفي الجلسات العامة أيضا. ونأمل أن نعقد في عام ٢٠٠٥، أي بعد عامين، اجتماع قمة بشأن التنمية يقيم التقدم المحرز في خفض الفقر والتعليم في البلدان الفقيرة. علاوة على ذلك، نأمل أن تكون هناك آليات مثيرة للاهتمام لمتابعة تمويل التنمية، كما دُعي إلى ذلك في مونتيري.

ومن المستحيل حل قضية تمويل التنمية إلا إذا قام حوار بين منظمنا، الأمم المتحدة في نيويورك، ومؤسسات بريتون وودز الواقعة في واشنطن العاصمة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي ربيع عام ٢٠٠٣، أعطى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روزنتال دفعة لهذا الحوار. وعقدنا هنا في نيويورك دورة مثيرة جدا للاهتمام، ولكننا نود أن نذهب إلى أبعد من مجرد المناقشة الفكرية حتى يمكننا معا وضع مشاريع لبرامج عملية. ونحن نعتقد، وأنا

العمل في البلدان النامية - الدول الفقيرة - لتعزيز التنمية وخفض الفقر. وفي إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحظنا أن جميع البلدان النامية راغبة في إعطاء مزيد من الوزن لتلك الأنشطة التشغيلية. ولكن لكي نعطيها مزيدا من الأهمية، لا بد من توفير موارد مالية آمنة ويمكن التنبؤ بها بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من القيام بعملها في الميدان. ومن الواضح - وهذا ليس سرا - أن هذه الموارد غير كافية حاليا. بل يمكن القول إن من الصعب تصور أن منظمة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس لديها سوى حوالي ٧٠٠ مليون دولار سنويا لمساعدة جميع البلدان الفقيرة في العالم.

وهناك بالطبع خبرة وأنشطة معينة للمانحين ينبغي الإقرار بشرعيتها، ولكن هذه الموارد ليست كافية. ولذلك نحن نتنظر باهتمام كبير التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة عن مسألة تمويل الأنشطة التشغيلية، وكذلك استعراض السياسات العامة الذي يُجرى كل ثلاث سنوات، والمقرر له أي يجري في تلك الدورة. ونأمل أن تجرى بحلول العام المقبل مناقشة موضوعية بشأن تمويل التنمية.

ونخطط علما أيضا مع الارتياح بالعمل الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه الثاني، الجزء الإنساني. والقرار الذي اتخذته المجلس هذا العام يعزز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها مختلف الأطراف المؤثرة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة سيعكس التقدم المحرز في متابعة تنفيذ قرار المجلس ٥/٢٠٠٣، ونأمل أن تتمكن بهذه الطريقة من إحراز تقدم في تعزيز تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة برمتها في المجال الإنساني.

العام، لسوء الطالع، أن برنامج عمل بروكسل لم يحرز تقدماً يذكر. وأعتقد أنه يجب علينا أن نخلص إلى ذلك الاستنتاج، وبالتالي إذا كان برنامج بروكسل لم يحرز أي تقدم، فالسبب في ذلك كان نقص الإرادة السياسية الكافية للمساعدة على دفعه قدماً.

والمغرب بوصفه رئيساً لمجموعة الـ ٧٧، قد جعل قضية أقل البلدان نمواً إحدى أولوياته الرئيسية؛ ولذلك عقدنا اجتماعاً وزارياً بشأن أقل البلدان نمواً في الرباط هذا العام.

وإحدى النقاط الأخيرة، التي كانت أساسية في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، هي موضوع التنمية الريفية في البلدان النامية ومسألة الزراعة والأرياف. وقد شاركت في الموائد المستديرة والجلسات العامة المعنية بالتنمية الريفية، وكانت المناقشة عالية الجودة جداً. إذ لم يشارك فيها ممثلو الحكومات فحسب، بل أيضاً شخصيات مرموقة من المجتمع المدني وأصحاب المصالح في البلدان المعنية. وتم تحديد العقبات التي تعوق التنمية الريفية واقتُرحت بعض الحلول الممكنة. وأود أن أذكر بأن العقبات التي تعترض التنمية الريفية لا تزال تشمل إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، بما فيها أسواق المنتجات الزراعية من البلدان الفقيرة إلى البلدان المتقدمة النمو.

ستؤدي الإعانات غير المنتظمة التي تستمر الدول الغنية في تقديمها إلى المنتجين الزراعيين فيها في نهاية المطاف إلى تدمير القطاع الزراعي في البلدان الفقيرة. وفضيحة القطن معروفة جيداً وقد أثبتت بالفعل في اجتماع منظمة التجارة العالمية المعقود في كانون الأول/سبتمبر. وقد أصبنا بإحباط كبير من ذلك الاجتماع لأن موقف البلدان النامية، للأسف، لم يجد أذناً صاغية. ولكننا نأمل أن يستأنف الحوار. وقد اعتمد إعلان وزاري لمنظمة التجارة في جنيف ونأمل حقاً أن يمكننا من مضاعفة جهودنا للترويج لمنتجات

أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحاجة إلى الأمم المتحدة وأن الأمم المتحدة بحاجة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأسباب نفسها. ولذلك ينبغي إجراء هذا الحوار في أقرب وقت ممكن.

ولهذا السبب، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المضي قدماً في مهمته في هذا المجال، بهدف تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، سيكون هناك حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية بمشاركة وزراء المالية. ونأمل هنا مرة أخرى أن يتيح هذا الحوار فرصة لإعطاء دفعة لهذه القضية الرئيسية.

وأنتقل الآن إلى قضية أشار إليها رئيس المجلس، وهي قضية أقل البلدان نمواً، وهي أفقر البلدان الفقيرة. فقد ذكرنا الرئيس قبل قليل بأن المجلس قرر تكريس العام المقبل، من خلال إجراء مناقشة رفيعة المستوى، لمسألة المساعدة على تمويل أقل البلدان نمواً والمساعدة على تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل عام ٢٠٠١.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تغتني هذه الفرصة مرة أخرى لمناشدة جميع البلدان المانحة وجميع المنظمات المتعددة الأطراف أن تضاعف جهودها بغية تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق النمو والتنمية.

ونأمل أن تتمكن من المشاركة بنشاط في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بأقل البلدان نمواً في العام المقبل وأن تتمكن من المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وقد أظهر الاجتماع الذي عقد في جنيف هذا

فحسب، ولكن أيضا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونؤيد ذلك تماما. وأنا أؤيد ذلك الرأي وأشاطر فيه تماما بصفتي ممثلا عن الاتحاد الأوروبي وعن إيطاليا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يبرز بعض المجالات الرئيسية التي يمكن فيها تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز الدور التنسيقي للمنظومة بأسرها: يشجع الاتحاد الأوروبي نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية مثلما هو وارد في القرار ٢٧٠/٥٧ بآء.

وهناك توافق آراء عام بشأن الدور المحوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنسيق في المنظومة بأسرها وفي الترويج للتنفيذ المتكامل والمنسق وفي متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا سيمكّن هذا المجلس من أن يضطلع بالمسؤوليات التي أولاها إيها مؤتمر قمة الألفية وتوافق آراء مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ وجميع المؤتمرات والدورات الاستثنائية للجمعية العامة خلال التسعينات. ونرحب بالقرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في تموز/يوليه الماضي لاستكمال قائمة المواضيع الشاملة وبرنامج العمل المتعدد السنوات قبل دورته الموضوعية في عام ٢٠٠٤.

وفي الوقت نفسه، نرى أن أنشطة اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات أهمية قصوى. ويمكنها أن تُدخل حيوية كبيرة في مناقشات الأمم المتحدة وأنشطتها مثلما أوضحت نتيجة الدورة الحادية عشرة الأخيرة للجنة التنمية المستدامة. ويظهر المسار الجديد الذي اتخذته اللجنة كيف يمكن للابتكار أن يؤدي إلى إجراءات محددة الأهداف ومثمرة على نحو أفضل. وتبقى تلك

العالم النامي الزراعية. وكما هو معروف جيدا تبدأ التنمية والنمو بالزراعة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أذكر بعض المشاكل التي تعاود الظهور كل عام: الافتقار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم استقرار سوق السلع وعبء الديون المروع. وهي أشياء تمنع تحقيق التنمية الريفية في البلدان النامية.

وأخيرا، تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين مرة أخرى عن امتنانها لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفريقه ولجميع من أسهم في نجاح الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف. ونأمل أن يستفيد المجلس أيضا من رياح الإصلاح الإيجابية المشجعة التي تهب على الأمم المتحدة والتي أعرب عنها جميع رؤساء الدول أو الحكومات في بياناتهم خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة لإستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

يرى الاتحاد الأوروبي أن إعادة تنشيط دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه لهما أهمية قصوى. وهذا الهدف، الذي أكدته مجددا رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية قبل ثلاث سنوات وفي الجزء الوزاري الأخير من المناقشة العامة، يجب متابعته بهمة عالية، وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لإعطاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره الذي يستحقه في منظومة الأمم المتحدة، لأنه قد تطور منذ إنشائه. وأود هنا أن أقول إننا نوافق تماما على ما قاله السفير بنونه قبل قليل من أنه لا ينبغي أن تنطبق ممارسة إعادة التنشيط على الجمعية العامة

هدف مشترك. ويجب أن نعمل بجد للمحافظة على تلك الروح، وأن نتبع ذلك النمط من المنهجية لتنفيذ جدول أعمالنا الإنمائي المشترك. ومع ذلك، يتعين على أن أقول إننا لم نحقق بعد مستوى التداؤب والتعاون الذي ينبغي توقعه. ونحن بحاجة إلى أن نكفل مزيدا من التلاحم والاتساق في ذلك المجال أيضا.

ويعتمد تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير على قدرته على التصدي للقضايا ذات الأهمية الكبرى للحكومات وللرأي العام. وتقع على الدول الأعضاء مسؤولية كبيرة تتمثل في إقرار المواضيع الرئيسية التي ينبغي أن نركز عملنا عليها لأنها نتيجة لعملية تفاوضية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا نلجأ عن السماح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يكون استباقيا بقدر أكبر فيما يتعلق بالقضايا المهمة، وبأن يعقد اجتماعات مخصصة كلما اقتضت أهمية القضية ذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يخصص قدرا أكبر من عمله لحالات أو أزمات في بلدان بعينها، إذا استدعى الأمر ذلك.

وقد أبرزت الدورة الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في شهر تموز/يوليه الماضي مجالا آخر نحتاج فيه إلى العمل. إذ يؤدي المجلس دورا رئيسيا في تعزيز المساعدة الإنسانية الطارئة للأمم المتحدة وفي ذلك الصدد، يقدم قرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ بآاء إرشادا واضحا لجميع الأطراف المؤثرة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي توفير المساعدة الإنسانية بسبل تدعم عمليتي الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل، وتشجع الجماعات السكانية المتضررة على الاعتماد على نفسها، فضلا عن التشجيع على استدامة الجهود الإنسانية. وفي حالات الطوارئ المعقدة، من شأن وجود

الإجراءات الأمم المتحدة في محور تركيز مبادرات واهتمام الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين. ولتحقيق تلك الغاية، يصبح الانفتاح أمام الابتكار في تحديد أكثر أساليب العمل فعالية وأكثرها تركيزا على النتائج، ضربة لازب. ويجب التركيز على العمل الذي يستهدف النتائج بدلا من العمل الذي يستهدف المناقشات. وذلك هو الطريق إلى الأمام. وقد طلبت الجمعية العامة من اللجان المختلفة مواصلة استعراض أساليبها. ولدينا آمال كبيرة في النتائج التي ستسفر عنها هذه العملية.

وأوضح الأمين العام في تقريره بشأن الجزء المتعلق بالتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2003/67) المجالات التي تستحق مزيدا من الاهتمام. ونحن على وجه الخصوص، نوافق على اقتراحه المتعلق بالتركيز على العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية وعلى الحاجة إلى بناء علاقة أوثق مع الوكالات المتخصصة والهيئات المشتركة بين الوكالات لكفالة الاتساق والتلاحم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إن ما نحتاج إليه هو ضمان الاتساق والتلاحم. وقد شدد السفير بنونة على ذلك الجانب أيضا.

وألح الأمين العام إلى أن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي - ودور الأمم المتحدة ككل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك علاقتها بمؤسسات بريتون وودز - بحاجة إلى إعادة تفكير وتنشيط. (A/58/PV.7، ص ٥)

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسة بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية قد تحسنت بقدر كبير: وأظهرت العملية التحضيرية لمؤتمر مونتيري المعني بالتمويل من أجل التنمية الإمكانات الهائلة للعلاقة فيما بين المنظمات المختلفة التي تعمل في إطار ولاياتها من أجل تحقيق

السفير الرامية إلى تحسين قدرة الجزء العام على الاضطلاع بالمهام الإدارية لجديرة بفائق اهتمامنا، إذ أنها، وإن لم تنطو على جانب إصلاحي ذي شأن، قد تسفر عن نتائج بالغة الأهمية، وهو ما نسعى إليه بالضبط. والاتحاد الأوروبي يشجع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي السفير روزنتال على مواصلة العملية التي تولاهها.

السيد زكي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أرحب

بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/3) لعام ٢٠٠٣. ونشيد أيضا بقدرة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيد روزنتال وسائر أعضاء المكتب على إدارة أعمال المجلس خلال هذه السنة بمهارة فائقة.

ويؤيد الوفد الباكستاني البيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما نعلم جميعا، يمثل أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة، وقد أنيطت به مسؤولية الإسهام في النهوض بمستوى المعيشة والعمالة الكاملة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. فهذه مثل عليا حددها لنا واضعو الميثاق.

وقد عقد المجلس خلال العام المنصرم سلسلة من الاجتماعات والمناقشات المفيدة في دورته الموضوعية السنوية في جنيف، وكذلك في الاجتماع الربيعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، سعيا إلى إنجاز هذه الأهداف.

وبينما نتج العديد من التوصيات المفيدة عن هذه الاجتماعات، وخاصة في الجزء الرفيع المستوى الذي كرس لوضع نهج متكامل للتنمية الريفية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لجعل العالم موثلا أسعد للفقراء والمهمشين في المناطق المتخلفة النمو.

مرحلة انتقالية سليمة وعمليات غوثية وإنمائية جيدة التنسيق وذات تسلسل ملائم أن يساعد على منع تكرار نشوب الصراعات، وهو ما ينبغي أيضا أن يكون هدفنا. ونحن، إذ نرحب بما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في هذا الميدان، نعتقد أن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستمرار في التركيز على التحديات التي يطرحها الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

أما فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالارتياح لإنشاء الفريق الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وتبين التجربة الأولى بشأن غينيا - بيساو، والمبادرة الأخيرة المتعلقة بإنشاء فريق استشاري معني ببوروندي أن هناك فرصا لتحسين دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سد الفجوة بين الجهود الغوثية والإعمار والتنمية الطويلي الأجل. ونحن نعتقد أن هذه التجربة ستوفر دروسا مفيدة لتعزيز التنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في معالجة التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي الختام، نرى، فيما يتعلق بالمسائل الإدارية، أن مبادرة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير روزنتال، بتقديم مذكرة عن تجربته الأخيرة في جنيف، جدية بأن نوليها أشد الاهتمام. فقد طرح السفير عددا من المقترحات بشأن كيفية تحسين أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو يمكنه من القيام على نحو أفضل بأداء واجباته المنصوص عليها قانونا.

ويقدر الاتحاد الأوروبي بشدة مبادرة السفير روزنتال، وما أكد عليه في بيانه قبل دقائق. إنه لا يمكننا الاستمرار في تكرار الحديث عن أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا محوريا يؤديه في إطار منظومة الأمم المتحدة، متجاهلين في الوقت نفسه عجزه عن أداء العديد من مهامه بفاعلية نتيجة أساليب العمل المتبعة فيه. وفكرة

في البلدان النامية. لكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك جهد حقيقي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من التجارة لأغراض النمو بدلا من فرض العولة عليها بالقوة على نحو يعمن في تهميش هذه البلدان ويجبسها في قفص الاتكالية والتخلف الإنمائي.

إن ما يحتاج إليه العالم عند هذا المنعطف الحاسم عمل يترجم الكلام الحديث عن الأسواق الحرة وتحرير التجارة ونتائج جولة الدوحة للتنمية إلى حقيقة واقعة. وما أهيار المحادثات التجارية في كانكون سوى نداء تحذيري لمن يعتقدون أن البلدان النامية ستقبل استمرار المظالم التجارية المقنعة بالشعارات والرمزية.

إن فشل مباحثات كانكون لم يكن سوى نتيجة لما حدث في الدوحة، حيث رفضت البلدان التجارية الرئيسية تقديم التسهيلات الموعودة بشأن المسائل المتصلة بالتنمية. كما أن الإعلان الذي طرح في كانكون لم يتطرق إلى الشواغل الرئيسية التي تقلق البلدان النامية. وتجنبنا لتكرار هذه الإخفاقات، ينبغي الإبقاء على المجالات المحددة التي تهم البلدان النامية في لب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مثل تحسين الوصول إلى الأسواق، والمعاملة الخاصة والتفضيلية والإلغاء التدريجي للإعانات الزراعية.

إن خلق نظام تجاري ومالي دولي عادل ومتكافئ يشكل أهم سبيل إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية العالميين، وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتمثل في خفض مستوى الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

ويتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من جهته، أن يؤدي دوره في تهيئة الظروف الكفيلة بتصويب أوجه الخلل في عالم التجارة والمال، وتسجيل تقدم ملموس باتجاه إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وتقدم لنا مناقشة اليوم فرصة لنستعرض إلى أي مدى تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى الآن من تحقيق الأهداف التي حددها لنفسه.

إن المجلس يمثل المحفل المركزي لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المنظومة بأسرها. وقد أنيطت به مؤخرا أيضا مسؤولية هامة عن القيام على نحو متكامل ومنسق بمتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. من هنا، لا بد لنا من استكشاف جميع السبل الكفيلة بإضفاء مزيد من الحيوية والفعالية على عمل المجلس. وينبغي لنا بوجه خاص أن نركز على تحسين الدور التنسيقي الذي يقوم به المجلس حيال مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة.

ومما له أهمية كبرى دور المجلس في الإسهام في تهيئة الظروف التي تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان المتخلفة النمو والبلدان النامية في العالم. ولهذا الغاية، يتعين اتخاذ عدد من الخطوات الهامة لكفالة جملة أمور، أولها إبداء الالتزام السياسي اللازم لتحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه، وقدره ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وثانيها بذل جهود طموحة لإلغاء الديون وإعادة هيكلتها لا لمصلحة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فحسب بل ولصالح البلدان ذات الدخل المتدني والإمكانية العالية للنمو والطلب. أما الخطوة الثالثة فتتمثل في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لبناء القدرات في البلدان النامية وتعزيز نموها التجاري، والنقطة الرابعة هي اتخاذ إجراءات سياسية جريئة لاستحداث أساليب ابتكارية لتمويل التنمية بشروط تساهلية.

وإلى جانب زيادة التدفقات المالية وتدفقات الاستثمارات إلى البلدان النامية، يلزم أيضا بذل جهد أكثر تبصرا لإعادة دور التجارة والتصدير بوصفهما محركا للنمو

وهذه ثورة حقيقية سلمية فيها الحكومة والمجتمع المدني شريكان. وهذه بشارة كبيرة عن المستقبل، لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي وحماية حقوق الإنسان، نأمل أن تؤدي إلى بناء مجتمع أكثر إنسانية، قائم على العدالة وحكم القانون.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أعلق على المقترحات التي قدمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ورقته غير الرسمية لتعزيز عمل تلك الهيئة. ونحن نشكره على آرائه المثيرة للتفكير، ونعتقد أنها تستحق الدراسة الجادة. وتستلقت انتباهنا، على وجه الخصوص، فكرة ترشيد عمل الجزء العام من الاجتماعات. ونتطلع إلى مناقشة هذه وغيرها من الأفكار، رغبة في تعزيز المجلس. والقيام بعملية تنشيط للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. يمكن أن يسهم إسهاما حقيقيا في تنفيذ جدول أعماله المتعلق بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أسمحوا لي بأن أثني على رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعرضه التقرير المتعلق بأعمال المجلس في عام ٢٠٠٣. وهذه هي المرة الثالثة التي ينظر فيها تقرير المجلس في الجمعية العامة ولجانها، وفي هذا الشأن نرحب به ترحيبا خاصا. وعملية عرض التقرير هذه تعزز التنسيق والتعاون بين هئتين رئيسيتين من هيئات الأمم المتحدة. ومع ذلك، أسمحوا لي بأن أؤكد من جديد ما قلناه خلال رئاسة كرواتيا للمجلس في العام الماضي - إن إعداد تقرير موضوعي، بدلا من تقرير تقني، من شأنه أن يكون أكثر إعانة لمناقشتنا في إطار الإصلاح الشامل للمنظمة.

ونحن نرحب بزيادة فعالية العلاقة بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التي يمكن أن تكون أساسا لعملية أكثر شمولاً وذات قاعدة أعرض لصنع القرار

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف الطموحة، وإنما الحتمية، إلا من خلال التزام سياسي حقيقي تبديه بلداننا كافة. وهذه الأهداف الطموحة ولكن الحتمية، لا يمكن تحقيقها إلا بالالتزام السياسي حقيقي من جانب كل البلدان.

وفي القطاع الاجتماعي، يقدم المجلس مساهمات قيمة، من تعزيز حقوق الإنسان إلى إدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية. وأكد الجزء الرفيع المستوى في هذا العام أن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر لا يمكن تحقيقهما دون التركيز على التنمية الريفية، لأن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية. وفي هذا السياق، يتسم تمكين المرأة الريفية بأهمية خاصة.

وتنفذ الحكومة بنشاط سياسة إصلاحات بعيدة الأثر لخفض الفقر ثم القضاء عليه في نهاية المطاف، وبخاصة في المناطق الريفية، حيث يعيش ٧٥ في المائة من شعبنا. ونحن نتبع نهجا متكاملا يغطي الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، مع التأكيد على العوامل الإنسانية.

واتخذنا في باكستان عدة إجراءات ملموسة لضمان زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية، من أجل تحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وخصصت ٣٣ في المائة من المقاعد في كل الهيئات المحلية للمرأة. وبالتالي، انتخبت أكثر من ٤٠ ٠٠٠ امرأة عضوات في المجالس في أنحاء البلاد، معظمهن في المناطق الريفية. وإلى جانب التمكين السياسي، اتخذت خطوات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مثل التعليم الابتدائي الإجباري المجاني للجميع، وعلى وجه الخصوص، للبنات في المناطق الريفية؛ وتوفير الرعاية الصحية الريفية؛ الرخيصة الثمن، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة الإنجابية؛ والفرص المتساوية للعمل؛ والتدريب المهني والقروض الصغيرة.

تتعلق بتحقيق الاستقرار والإنعاش الاقتصادي وبناء الثقة في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

ولا يمكن للمعونة الإنسانية ومعونة إعادة البناء، مهما كانت سخية وبعيدة الأثر، أن تضاهي الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر. والشرط الأساسي المسبق للاستثمار الأجنبي المباشر هو بيئة مستقرة ديمقراطية مع اتخاذ تدابير الاقتصاد الكلي الخفزة، التي غالبا ما تكون غير متوفرة في البلدان التي في حاجة ماسة إلى ذلك الاستثمار. ولذلك، ينبغي للمساعدة الإنمائية، وبخاصة في مجالات بناء القدرات وبناء المؤسسات، أن تلي، على نحو وثيق، المساعدة الإنسانية وإعادة بناء البلد في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وهذا هو أحسن استثمار ممكن في تحقيق استقرار البلدان والمناطق المعنية. إنه سلاح في الكفاح ضد البيئة الموبوءة بالإرهاب - سلاح له قوة العمل العسكري الممارس بطريقة جيدة.

واسمحوا لي أيضا بأن أشير في إطار هذا البند إلى أن وفد بلدي يرحب بتقرير الأمين العام المعنون "اشتراك المتطوعين" "ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية". إننا، باعتبارنا بلدا متلقيا في السابق، ندرك تماما عمل "ذوي الخوذ البيض" الهام، وعمل متطوعي الأمم المتحدة الآخرين. وننضم إلى الوفود المستعدة للنظر في تحقيق إدماج أنشطة المتطوعين على نحو أفضل في منظومة الأمم المتحدة حتى تتمكن من الاستفادة من الموارد المتاحة من الفرص التي يوفرها نظام مؤسس بطريقة جيدة.

وفيما يتعلق بتحسين التعاون بين الأمم المتحدة وكل الشركاء ذوي الصلة، وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص، يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام ويؤيد مواصلة التعاون في هذا المجال. ونثني على الدور الذي قام به مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في تعزيز مهمة الشراكات

الدولي. وفي هذا الشأن، نتطلع إلى أن يكون اجتماع الربيع بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أكثر موضوعية وتفاعلا.

اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز مسألة المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالة الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. وسأركز ملاحظاتي على ذلك الجزء من العالم الذي توجد فيه كرواتيا - وسط وجنوب شرقي أوروبا. ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد جهودها لضمان الانتقال السلس من تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة على إعادة البناء إلى الأنشطة الإنمائية في بيئات ما بعد انتهاء الصراع وهناك عدد من الملاحظات الواردة في التقرير المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان" ليست لها قيمة كبيرة بالمقارنة بغيرها، لأن ما تسمى بنجاحات اقتصاد السوق المركزي التي كانت قائمة قبل ١٩٩٠ لا يمكن أن تقارن بالقيم الحقيقية لاقتصادات السوق الحرة، بصرف النظر عن أثر الحرب.

ولتحقيق هدف تنظيم الجهود لتحقيق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، وضع ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا كإطار شامل للتنمية المتوازنة في مجالات الأمن، والإنعاش الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية. وبالرغم من أنه لم ينجح في جذب المعونة والمساعدة بالقدر المأمول، فإنه أسفر عن نتائج ملموسة في المجالات الثلاثة جميعها، مساهما إلى حد كبير في تعزيز الاستقرار في ذلك الجزء من العالم. والأمم المتحدة، باعتبارها من المشاركين في أعمال ميثاق تحقيق الاستقرار، لم تمارس دورها إلى أقصى حد ممكن. ويمكن أن تستخدم الدروس المستفادة - سواء دروس النجاح أو دروس الفشل، على حد سواء - استخداما جيدا في أجزاء أخرى من العالم تحقيق بها مشاكل

اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/58/344)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/58/89، A/58/434)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلىفرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/58/133، A/58/224،

A/58/225، A/58/273، A/58/280،

A/58/285، A/58/286، A/58/358)

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/58/332)

(د) إشراك المتطوعين "ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام (A/58/320)

(هـ) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/58/88 و Corr.1)

لنظومة الأمم المتحدة في دعم أهدافها. ونحن نؤيد التوصية الواردة في التقرير بأن يجمع مكتب الاتفاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في مكتب واحد للشراكة، في إطار الموارد الموجودة.

وإذ ننتقل إلى مرحلة تنفيذ هذه الأهداف المعقدة المتداخلة، من الأساسي أن تبرهن الأمم المتحدة على أنه يمكنها أن توفر توجيهات عملية بشأن المسائل التي تهم الشعوب في كل مكان غاية الاهتمام. وينبغي تطوير علاقة أكثر موضوعية وتفاعلا بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهذا من شأنه أن يوفر للمجتمع الدولي توجها عمليا في معرض متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية. وبالتالي، سيكون من المهم تعظيم التعاضد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنتين الثانية والثالثة، وكذلك بين مكتي اللجنتين. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى الاشتراك في مناقشة برنامج عمل اللجنة الثانية لجعله يعكس نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بقولي إنه أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ساد إحساس بتوقع أن يكون هذا العمل المتعلق بتعزيز المنظومة، مستحشا بالانهماك بروح من الحوار البناء، في جميع المجالات المشار إليها آنفا، بغية تعزيز دور الأمم المتحدة بصفقتها مؤسسة رائدة على الساحة المتعددة الأطراف. وسيسعى الوفد الكرواتي إلى الإسهام قدر المستطاع في تحقيق ذلك الهدف من خلال نائبينا لرئيس اللجنة الرابعة ورئيس اللجنة الثانية، وكذلك من خلال الأخذ بنهج نشط في النقاش المقبل بشأن إصلاح منظمتنا.

وأخيرا، أود أن أعلن تأييد كرواتيا للبيان الذي أدلت به صباح اليوم الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند. وبهذا تكون الجمعية قد

والأفراد والموظفين المحليين المرتبطين بها، الذين يؤدون عملاً رائعا في الميدان. وقد اعتُمدت اتفاقية دولية في هذا الشأن، وهي حاليا بصدد الدخول في حيز النفاذ. وسيكون علينا الآن أن نعمل من أجل توفير حماية فعالة لموظفي الأمم المتحدة في أي مكان في العالم.

وشيء آخر تود مجموعتنا أن تذكّر به هو أن الأمم المتحدة، لكي تكون فعالة، يجب عليها أن تكون قريبة من الناس. فلا يمكنها أن تعزل نفسها في مكاتب مغلقة أو خلف متاريس. فذلك الانفتاح هو ما يعنيه عمل الأمم المتحدة في الميدان.

أما مشكلة الكوارث الطبيعية فإنها حاسمة الأهمية للمجتمع الدولي، وبالذات بالنسبة لأقل البلدان نمواً. فعند وقوع هذه الكوارث يصبح أثرها طويل الأمد على القطاعات السكانية المتضررة، وكذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى حماية البيئة. ومن هنا يكون علينا أن نقرر كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى بمزيد من الفعالية لهذه الأنماط من الحالات التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي دائم على التنمية في أقل البلدان نمواً. وبالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، تمثل المبادئ التوجيهية الواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أساساً لجميع الاستجابات لطلبات المساعدة الإنسانية العاجلة، وينبغي أن تظل كذلك. ويجب أن تظل هذه المبادئ في الواقع تؤدي دوراً جوهرياً في تقديم المساعدة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة والمساعدة التي توفرها في هذا الميدان الجهات الفاعلة الأخرى، سواء كانت منظمات غير حكومية أو كيانات أخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن الدولة المتضررة تتحمل المسؤولية الأولى عن تنظيم وتطوير المساعدة الإنسانية. إذ تقع على عاتق الدولة المتأثرة المسؤولية عن

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالانكليزية): من دواعي اعتزازي أن أتكلم مرة أخرى باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن المسألة الحساسة للغاية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. (تكلم بالفرنسية)

كما يعلم الأعضاء، فإن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث مسألة بالغة الحساسية إلى حد أننا أنفسنا وجدنا من الصعب تنسيق عملنا بشأنها في مجموعة الـ ٧٧ والصين. أما التنسيق على الصعيد العالمي فهو صعب حقاً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام كوفي عنان على الوثائق التي أشار إليها الرئيس منذ قليل. إن موافقتنا بهذه الوثائق، تساعدنا كثيراً في جهودنا لتنسيق عمل الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين، بصفة خاصة، أن التقرير المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٥٧ المتعلق بالتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، تقرير حاسم الأهمية. وسوف نركز في بياننا على ذلك التقرير.

ومع أنه من الصحيح أن المجتمع الدولي يوسعه الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في ميدان الكوارث الطبيعية، فأود أن أكرر ما قلته صباح اليوم. لا يمكننا أن نتناول مسألة المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة دون تذكّر هول الصدمة التي شعرنا بها إزاء الهجوم الوحشي الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس، والذي استهدف الأمم المتحدة. لقد كان هجوماً ضرب في الصميم الصورة التي انطبعت في أذهاننا عن المنظمة. وبالتالي فإن هذه الأحداث المفجعة تحتم علينا أن نستعرض دورنا ونوجه عملنا بكل وضوح، كما أننا تحفزنا على العمل من أجل تعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة

وثمة بلدان يبقى فيها الناس أحيانا في الخيام لمدة شهور بل وسنوات عقب وقوع كارثة طبيعية. وفي هذا السياق، تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن ترحيبها بأن القرار المتخذ في إطار الشقّ الإنساني من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي يشجع الجهات المانحة بوجه خاص على اعتماد المساعدات الإنسانية استنادا إلى الاحتياجات، وذلك بهدف ضمان مزيد من العدالة في توزيع المساعدات الإنسانية بين جميع الحالات الطارئة، بما فيها الحالات التي يطول أمدها.

وصحيح أن الموارد كثيرا ما تكون وفيرة في الحالات الإنسانية التي تفيد من التغطية الإعلامية الواسعة. وعلى النقيض من ذلك، توجه للأسف موارد أقل بكثير لبعض المناطق الجغرافية، أو حين تحل مرحلة التنمية محل مرحلة الإغاثة.

ومن المناسب في هذا المقام التأكيد مجددا على أن منح التبرعات المقدمة للمساعدات الإنسانية لا ينبغي أن يضر قط بالموارد المقدمة على سبيل التعاون من أجل التنمية. وحين أقول إن هناك تغطية إعلامية، أقصد أن الاستجابة تكون دائما قوية من جانب المجتمع حين تعرض شاشات التلفزيون الكوارث الطبيعية. أما حين يغادرها التلفزيون وغيره من وسائل الإعلام وتقلع عن إظهار ما يحدث، فإنه يخيل إلينا أنه لم يعد يحدث شيء، في حين من الواضح أن الشدائد التي يعاني منها الناس تكون ما زالت مستمرة.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى جهود التنسيق الجارية الآن بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وينبغي تعزيز هذا التنسيق بغية إعطاء دفعة لتنفيذ الأحكام المتصلة بالضعف وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث.

طلب المساعدة الدولية وعن قبول هذه المساعدة الإنسانية. ومن ثم فإن لها دورا أساسيا تقوم به. ولكن من المهم لنا، بوصفنا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، أن نساعد هذه الدولة على تعزيز قدراتها على الصعيدين الوطني والمحلي، وأن نوثق التعاون بين الدولة المتأثرة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. وينبغي للدول التي تحتاج شعوبها إلى مساعدات إنسانية طارئة أن تيسر أعمال المنظمات الإنسانية، وخاصة بعمل الترتيبات لإيصال الأغذية والمأوى والرعاية الطبية.

وكما بيّن الأمين العام في تقريره، فقد شهدنا خلال الأعوام القليلة الماضية زيادة كبيرة في عدد الكوارث الطبيعية التي كانت أولى ضحاياها أشد البلدان فقرا. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن من الأهمية بمكان في مواجهة هذه الحقيقة البدء باتخاذ إجراءات وقائية. فمن الضروري في الواقع إيلاء الأولوية للحد مما يسمى بالضعف، وذلك من خلال الأخذ بنهج عالمي يقوم على مزيد من الجهود الرامية لتحقيق التعاون الدولي. ويعني هذا تعزيز القدرات، ونقل التكنولوجيا الملائمة، وإيجاد نظام للإنذار المبكر من أجل التعرف على الكوارث الطبيعية والكوارث الممكنة الحدوث التي من صنع البشر والتنبؤ بها. ذلك أن هناك كوارث طبيعية وكوارث أصلها بشري.

وفي هذا السياق، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد مجددا أهمية تعزيز التعاون الدولي في جميع مراحل الكارثة، بدءا من تقديم الإغاثة المبدئية والتخفيف من وطأة الكارثة إلى مد يد المساعدة لأغراض التنمية من خلال الاستخدام الصحيح للقنوات المتعددة الأطراف وتوفير الموارد الملائمة.

شغل نائب الرئيس، السيد كيرن (سلوفينيا)، مقعد الرئاسة.

العالم الذين يقتنعون بهذا الواجب من واجبات التضامن على الصعيد الدولي.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان التالية المنضمة إلى الاتحاد: إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا.

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة اليوم على أنها فرصة هامة لتركيز اهتمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين على القضايا الإنسانية: وهو ميدان لا خلاف حول دور الأمم المتحدة الريادي فيه ولدى المجتمع الدولي والذين هم بحاجة توقعات كبيرة بالنسبة له. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان، لا سيما في وقت يزداد فيه عدد الأزمات الإنسانية ونواجه فيه بتحديات متزايدة من حيث الموارد والأمن والوصول.

وأود أن أعبر، باسم الاتحاد الأوروبي، عن حزننا لوفاة الموظفين الذين فقدوا أرواحهم وهم يحاولون إغاثة الفقراء والمحتاجين. إن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية الذين يعملون في هذا الميدان مسألة رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويجب أن تعالج بفعالية. وفي هذا الصدد، ندين جميع حالات العنف ضد موظفي المساعدة الإنسانية بما في ذلك عمليات الاختطاف، كما في حالة أرجان إركيل، الذي يعمل مع مؤسسة Medecins Sans Frontieres، الذي اختُطف في داغستان في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

وكل هذا وارد في خطة التنفيذ التي اعتمدت في جوهانسبرغ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وأود عند هذه النقطة أن أشير إلى الاستعانة بتكنولوجيات الاستشعار عن بعد، سواء في الفضاء أو على الأرض، التي أصبحت بالغة الأهمية للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والتخفيف من وطأتها. وينبغي أن تكون سبل الحصول على التقدم العلمي في الفضاء الخارجي مكفولة لجميع البشر، لأن الأبحاث في هذا المجال، وعلى الأقل الأبحاث الأساسية في هذه الفئة، تعد تراثا للبشرية. ومن دواعي الأسف أن البلدان النامية تفتقد في كثير من الأحيان سبل الوصول إلى تكنولوجيا الاستشعار عن بعد الباهظة التكلفة هذه. ومن الضروري لذلك التشجيع على نقل هذه التكنولوجيات التي يمكن أن تنقذ حياة البشر إلى البلدان النامية.

وأشار الأمين العام في تقريره كذلك إلى ضرورة أخذ الاحتياجات الخاصة لأضعف المجتمعات بعين الاعتبار. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا في هذه المناسبة وجوب أن يراعي المجتمع الدولي على النحو الملائم وعلى سبيل الأولوية الاحتياجات الخاصة للبلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية من بين أقل البلدان نموا. وينبغي عمل ذلك في إطار ما أسميه واجب تقديم المساعدة، وهو واجب قيام كل من لديهم القدرة بمعاونة من يتعرضون للخطر. ويمكن أن نسمي هذا التزاما من نوع ما بمد يد المساعدة لمجتمع في خطر.

وستقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما فعلت في الدورات السابقة، مشروع قرار بشأن التعاون الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية، من الإغاثة إلى التنمية، في أعقاب الكوارث الطبيعية. ومن دواعي اغتباط مجموعة الـ ٧٧ تزايد التأييد الذي يحظى به هذا القرار وترجو أن يتسع نطاق ما يلقاه من توافق دولي في الآراء هذا العام. ومن شأن هذا أن يشكل رسالة أمل حقيقية لنا وللعديد من الناس في أنحاء

الإنسانية، وكذلك الحالات الإقليمية والقطرية المحددة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يرى قدرا أكبر من التأكيد على القضايا الموضوعية الملحة والحالات المتصلة بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن السياسات القطاعية والمبادئ التوجيهية التي يتوقع أن تضعها الجمعية العامة ينبغي أن تكون منطبقة أيضا على حالات قطرية محددة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتيجة الجزء المعني بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه الماضي. وقد وفر هذا الجزء مرة أخرى توجيهها مناسباً بشأن عدد من القضايا الهامة: حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة؛ والإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي في الأزمات الإنسانية؛ ودور البلدان والمجتمعات المتضررة في مواجهة الطوارئ؛ ودور العناصر العسكرية في توفير المساعدة الإنسانية؛ والانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛ وأدوار الدول ووكالات الأمم المتحدة والمأنحين في توفير استجابة منسقة وفعالة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي لمزيد من سياسات التنمية الإنسانية والمبادئ التوجيهية بشأن هذه المسائل في سياق الجمعية العامة الأوسع.

ويقدم الاتحاد الأوروبي حوالي نصف جميع المساعدات الإنسانية على صعيد عالمي. وفي عام ٢٠٠٢ وحده، أسهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة بما يزيد على بليون يورو، بينما خصصت اللجنة الأوروبية، من خلال مكتبها المعني بالمساعدة الإنسانية، أكثر من ٥٣٧ مليون يورو لمشاريع في أكثر من ٦٠ بلداً. ومع أن المساعدة الإنسانية زادت أكثر من الضعف في السنوات الأخيرة، فإن زيادة عدد الأزمات التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها تضع ضغوطاً هائلة على المأنحين. وما العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والجنوب الأفريقي وهايتي وسري لانكا إلا بعض أمثلة على الحالات الطارئة البارزة. وتعيّن على العاملين في ميدان الشؤون

إلا أن إدانة عمليات الهجوم المتعمدة على موظفي المساعدة الإنسانية ليست كافية. يجب أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي معا وبجزم لوضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب أينما وجدت. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المعني بحماية موظفي المساعدة الإنسانية، ويحث جميع الدول على الامتثال التام لتوصياته. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بإعراب الأمين العام مؤخرا عن دعمه بصدد مسألة الأمن في الميدان، ويتطلع إلى المبادرات الملموسة التي ستعقب مرحلة الاستعراض الحالية.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تقوم بدر هام في ردع عمليات الهجوم على موظفي المساعدة الإنسانية، وكذلك ردع الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ونرحب بحرارة ببدء عمل مدعي عام المحكمة، ونكرر الإعراب عن دعمنا الكامل له.

وبينما يشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى زيادة الأمن، فإنه يرغب أيضا في أن يشدد على أهمية وجود موظفي الأمم المتحدة في حالات الأزمات. ويتوقع المجتمع الدولي من الأمم المتحدة أن تكون موجودة فعلا لا لتوفر مساعدة إنسانية فحسب، بل أيضا لتوفر الحماية الإنسانية اللازمة للذين هم بحاجة إليها. والتحدي الرئيسي هو تحقيق توازن بين التقليل من الخطر على الأمن وتوفير وجود إنساني ذي مغزى. ونحث بقوة جميع الحكومات وأطراف الصراع المسلح والذين يمرون بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير وصول آمن غير معاق إلى السكان الضعفاء.

ويجب على الجمعية العامة أن تنظر في بضع قضايا هامة في مناقشة اليوم، بما فيها تعزيز تنسيق المساعدة

وفي هذا السياق، يشيد الاتحاد الأوروبي بدور الدعوة الذي لا غنى عنه والذي قام به المجتمع المدني. وقد كان دور المنظمات غير الحكومية أساسيا في تحقيق استجابة أقوى من جانب الأمم المتحدة في التصدي للأزمات الإنسانية في أنحاء عديدة من العالم، خاصة أفريقيا. ودور هذه المنظمات في تقديم المساعدة الإنسانية هام للغاية أيضا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية، وكذلك أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتعزيز الشراكة والتنسيق بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في الميدان الإنساني.

وفي الختام، أود أن أكرر إعراب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الكامل لعمل الأمم المتحدة في الميدان الإنساني واستعداده للعمل مع جميع أصحاب العلاقة لإيجاد سبل ووسائل لتحسين فعالية استجابتنا وتنسيقها وتماسكها واتساقها في ميدان الشؤون الإنسانية. ونحن نعتد اعتمادا كبيرا على الدور الريادي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا المضمار، وأتمنى للمنسق الجديد للإغاثة في حالة الطوارئ، وكيل الأمين العام جان إغلاند كل النجاح في منصبه الجديد والمتسم بالتحدي.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في حزيران/يونيه الماضي، تسلمت أنا لينا تونيلي جائزة نانسين للاجئين لعام ٢٠٠٣ اعترافا بعملها عقودا من الزمن في تفان تام وإنكار للذات في مساعدة أفقر الفقراء في الأماكن النائية والصعبة في الصومال. وقد أثرت على حياة آلاف الناس. ومع ذلك، قتلت بوحشية قبل أسبوعين تقريبا خارج مستشفى في بوراما. وإذا لا تزال المذبحة التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس في مقر الأمم المتحدة في بغداد - التي أدت إلى الوفاة المأساوية لسيرجيو فييرا دي ميلو و ٢١ موظفا آخر من العاملين في الشؤون الإنسانية حية في أذهاننا، فإن سلامة العاملين في ميدان المساعدة الإنسانية

الإنسانية ضمان الحد الأقصى من تنسيق وتماسك جميع الآليات المتاحة. واستخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه وضمن توزيعها بإنصاف على أساس الحاجة تحديان رئيسيان يواجهاننا حاليا.

والمناقشة التي استهلكت مؤخرا حول "المنح الحميدة" ومواءمة الإجراءات قد تسهم إسهاما كبيرا في التصدي لهذه التحديات. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتعمق أكبر في هذه المناقشة مع المانحين والشركاء الآخرين لتحسين فاعلية وتنسيق المساعدة الإنسانية. ويتوقع من الأمم المتحدة، لا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، القيام بدور رئيسي في هذه العملية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضا أن مسألة التحول من الإغاثة إلى التنمية ينبغي أن يُنظر فيها على نحو متكامل، بمشاركة الجهات الفاعلة في الشؤون الإنسانية وفي التنمية. وقد تناولنا هذه المسألة في وقت سابق من هذا الصباح.

والدعوة مجال هام آخر يقتضي قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور ريادي. وفيما يسمى بحالات الطوارئ المنسية، على وجه الخصوص، توجد حاجة واضحة لدعوة متماسكة واستراتيجية إعلام. وفي هذا الصدد، أؤيد تأييدا تاما الالتزامات التي قطعها السفير بنونة في وقت سابق.

ويلزم أيضا القيام بدور دعوة أكثر تحديدا فيما يتعلق بأكثر المجموعات هشاشة، لا سيما النساء والأطفال، والمشردين داخليا والمدنيين في الصراع المسلح. وسيطلب هذا الدور قدرا أكبر من التنسيق فيما بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج العاملة في الميدان.

أو أيديولوجي. أصبح ينظر إلى الجهود الإنسانية بوصفها جزءاً من جداول أعمال أخرى. وهذا يطرح أسئلة جوهرية على الأمم المتحدة ومجتمع الشؤون الإنسانية، مثل كيف يمكن تلافي النظر إليهما على أنهما جزء من أعمال عسكرية سياسية تجري مقاومتها. متى يتراجعان أمام المجموعات المتطرفة ويقولان لا لمساعدة الناس المحتاجين بسبب مخاطر غير معقولة تحدى بموظفيهما، عندما يمثل العاملون في المجال الإنساني الذين وظفوا محلياً، في الحقيقة، أغلبية الإصابات؟ وبهذا فإن المجتمع الدولي، بالعمل مع النظراء الوطنيين والهيكل الوطنية، يجعلهم في الواقع أهدافاً سهلة بديلة.

ولا يمكن للدول، وربما الدول المانحة بشكل خاص، تجاهل تلك الأسئلة الصعبة، لكنها تطالب بإنعاش، بدلاً من تنقيح، المبادئ الإنسانية، ألا وهي مبادئ الإنسانية والاستقلال والحياد والنزاهة. وإذا نقتبس من منسق الإغاثة الجديد في حالة الطوارئ علينا أن نرفع راية النزعة الإنسانية عالياً.

فالنزعة الإنسانية قيمة عالمية والتزام نبيل ينبغي أن يتوفر لها حيز مستقل في العلاقات الدولية. فهي تجسد الحنو لإخواننا البشر المحتاجين الذين يستحقون الاحترام والحماية. فالعاملون في مجال المساعدة الإنسانية هم حملة رايات ضد الجوع والعطش والمرض والحرمان والتعسف والإهمال والاستغلال واليأس. وهم يحملون الغذاء والماء والأدوية والمأوى والرعاية والعاطفة والأمل. فمهمتهم، مهمة إنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية واستعادتها، ما زالت ضرورة حتمية.

وبينما تمثل سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ووصولهم غير المعاق إلى السكان الضعفاء شرطين مسبقين لتشغيليين، يتعين علينا أيضاً مواصلة عملنا الطويل

نقلت إلى قمة جدول الأعمال الدولي. والنزعة المقلقة المتمثلة في الازدراء الصارخ للعاملين في ميدان المساعدة الإنسانية، وهي النزعة التي أشار إليها الأمين العام في تقريره المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الصيف - والتي وثقت في تقريرين مقدمين إلى الجمعية العامة في هذه الدورة أيضاً - تفاقمت بحجم العداء غير المسبوق للأمم المتحدة الذي تجلّى في مذبحه بغداد.

واستهداف الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية المتعمد بعمل عنيف مسألة تثير القلق وتقتضي بذل جهود متضافرة لعكس اتجاه هذه النزعة التي تتعارض مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي. يجب تكثيف الجهود على جميع المستويات، من العمل المعياري وتدابير الأمن العملية إلى الإجراءات العقابية ضد مرتكبيها واستعادة الاحترام العام لحرمة المجال الإنساني.

لقد حان الوقت، على سبيل المثال، لوضع طاقة مجددة لتقوية اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ويجب مواصلة تعزيز نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة والشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية والتعاون المتزايد مع المنظمات غير الحكومية.

ويتعين على جميع الدول اتخاذ إجراءات أقوى لضمان التحقيق بشكل كامل في أي تهديد أو عمل من أعمال العنف يرتكب ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على أراضيها وتقديم المسؤولين للعدالة. إن بيئة الإفلات من العقاب ببساطة غير مقبولة على الإطلاق.

ويقال إن أفضل حماية للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية تكمن في تفهم السكان المحليين ودعمهم. فمن الواضح أن شيئاً مني بالإخفاق عندما ينظر لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية على أنهم يمثلون عدواً يمكن مهاجمتهم في أي مكان كجزء من كفاح عالمي

إن العمل الجماعي وبناء عمل جماعي مهمان جدا أيضا عندما يتعلق الأمر بسد فجوة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ومن المشجع جدا ملاحظة كيف أصبح مفهوم الإعادات الأربع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير - مصطلحا مقبولا في المجتمع الإنمائي.

استرعت الدراسات التي أجريت مؤخرا - وهي كثيرة في مجال المساعدة الإنسانية - انتباهنا إلى حقيقة أنه يمكن القيام بذلك القدر لتحسين كفاءة المساعدة الإنسانية من خلال تنسيق أفضل، ليس بين الشركاء المنفذين فحسب ولكن بين المانحين أيضا.

لقد اعتمد مؤتمر ستوكهولم المعني بالمنح الإنسانية الجيدة، الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي، مبادئ ووضع خطة عمل من أجل عكس مسار واقع اليوم، الذي يبلغ فيه المجموع الكلي لجهود المانحين أقل من مجموع الأجزاء المنفردة. لقد بدئ بمجهود تنفيذ طموح تحت القيادة الكندية، ونتطلع للمشاركة في المشروع النموذجي المتوخى لبوروندي في ٢٠٠٤ ولجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠٠٥.

وسواء تعاملنا مع منح جيدة أو تنسيق المساعدة الإنسانية أو سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، يتعين علينا ألا تغيب عن أنظارنا أبدا حقيقة أن لإجراءاتنا أو لعدم اتخاذ إجراءات أثرا حقيقيا على هؤلاء من إخواننا البشر الذين بحاجة إلى مساعدتنا.

عزّت آنالينا تونيللي حافظها إلى:

”ثقتي التي لا تقهر بالإنسانية، وأملتي الذي لا يهتز بأن يقرر الرجال والنساء أصحاب النوايا الحسنة من جميع بقاع العالم الكفاح من أجل الذين لم تسنح لهم الفرصة للعيش حياة تستحق أن يقال عنها حياة.“

والشاق لتحسين الآليات والأدوات المتاحة لهم لتلبية الحاجة الضخمة إلى خدماتهم.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تم إحراز تقدم كبير في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. إن عملية النداءات الموحدة أداة تنسيق ناجعة. ومع ذلك، ما زال المجال مفتوحا للتحسين في مجال الإدماج الأوسع والأكثر انتظاما للمنظور الجنساني وتأكيد متزايد على إدراج عنصر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع مجالات البرمجة ذات الصلة.

وكما نعرف، فإن الدعوة لعملية النداءات الموحدة وعلى وجه الخصوص وظيفتها التمويلية ما زالت تشكل تحديا كبيرا. وعموما، فإن حجم المساعدة الإنسانية لا يزال صغيرا جدا بالمقارنة بالحاجة إليها، وإن توزيعها غير منصف. وبعض الحالات ذات الأولوية البارزة تتلقى معظم المساعدة، بينما تبدو بعض الحالات الطارئة منسية تقريبا.

ومما يشجع النرويج قرار منسق الإغاثة في حالة الطوارئ بإعطاء الأولوية لتلك الحالات الطارئة المنسية وللحاجة الملحة إلى إيجاد حل دائم لها. إلا أن ذلك يتطلب زيادات كبيرة في مجموع مستوى المساعدة من أجل تحقيق ذلك الغرض.

إن عملية النداءات الموحدة عبارة عن عمل جماعي وبناء عمل جماعي ضمن أسرة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والدول المتلقية. وهي كذلك تعبير يزداد قوة عن مد اليد لتصل إلى أطراف فاعلة إنسانية أخرى من أجل وضع جدول أعمال إنساني مشترك ووطيد. وعلى هذا النهج التعاوني أن يقطع طريقا طويلا قبل أن يمكن وصفه بأنه ناجح في الميدان، وإن كان ناجحا، يمكن أن يكون له أثر حاسم جدا على جهود الحماية والمساعدة، وخاصة فيما يتعلق بالمشردين داخليا، في أن تضمن لهم استجابة أكثر قابلية للتنبؤ بها من منظومة الأمم المتحدة.

ينبغي أن يكون هذا جوهر رسالتنا الإنسانية.

السيد عطا (مصر): تؤكد مصر على أهمية اضطلاع الجمعية العامة بدور قيادي في مجال متابعة وتقييم أنشطة تقديم المساعدات الإنسانية. وتدعو مصر الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ووكالاتها المتخصصة إلى مساعدة الدول التي تحتاج إلى بناء قدراتها المؤسسية على المستوى الوطني، وإلى إيلاء الأهمية المناسبة لتحقيق التنسيق المطلوب بين كافة الأجهزة العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب - سواء كانت داخل نظام الأمم المتحدة أو فيما بينها وبين الأطراف الأخرى ذات الصلة - وذلك من خلال تنفيذ منهج متكامل للتعامل مع الكوارث الطبيعية في كافة المراحل بدءاً بمرحلة الإنذار المبكر ومروراً بمرحلة الإغاثة ثم وصولاً إلى مراحل إعادة البناء ثم التنمية.

وتهيب مصر بالدول القادرة مالياً وبالمؤسسات المالية الدولية، أن تزيد من إسهاماتها لتمويل أنشطة الإغاثة والمساعدات الإنسانية تحقيقاً لمبدأ التضامن والتكافل الدولي وتطبيقاً لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

إن مصر تطالب المجتمع الدولي مجدداً بالتدخل بصورة حاسمة لمواجهة الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من ممارسات أسفرت عن معاناة غير مسبوقة تولدت عنها كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا ولقد أبرز تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1) ما سببته إجراءات الإغلاق وحظر التحول التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلية من شل للاقتصاد، مما دفع بأكثر من مليون فلسطيني إلى مستويات متدنية من الفقر، بالإضافة إلى ما خلفته العمليات العسكرية من تشريد نحو ١٠ ٠٠٠ فلسطيني أصبحوا بلا مأوى.

وتقدّر مصر الدور الإيجابي الذي تقوم به الأونروا بتقديم المساعدات لنحو أربعة ملايين لاجئ فلسطيني. وتوجه الشكر لكافة المنظمات والهيئات التي تقدم الإغاثة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني. كما تطالب الدول المانحة بأن تزيد من دعمها لهذه الجهود من خلال توفير التمويل والمساعدات المطلوبة بما يتغلب على فجوة التمويل القائمة حالياً وبما يفي بالاحتياجات الإنسانية لهذا الشعب، وبأن تتخذ موقفاً حازماً من أية ممارسات تعيق وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها.

وتدعو بلادي الأمانة العامة إلى أن تقوم بتضمين تقرير الأمين العام الذي سيعرض على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، العام القادم، عرضاً تحليلياً لما قامت به الأمم المتحدة من جهود فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في الأراضي المحتلة، ولما يكتنف تقديم المساعدات الإنسانية الدولية هناك من صعوبات، وأن تقترح كيفية حل تلك الصعوبات بما يسمح للجمعية العامة والمجلس باتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن. كما تطالب مصر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون والتنسيق مع وكالة الأونروا بمتابعة الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي وأوضاع اللاجئين، باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المدنيين المطلوب توفير المساعدات الإنسانية لهم.

وترى مصر أن هناك أولوية في الوقت الحالي لأن تقوم الأمم المتحدة بدور نشط نحو توسيع وضمان الحماية للعاملين في تقديم المساعدات الإنسانية، مع التأكيد على أهمية ألا تقتصر هذه الحماية على جانبها القانوني، وإنما أن يتم التركيز على توفير الإرادة السياسية للدول سواء كانت ترتبط باتفاقية استضافة لهذه العمليات أم لا. وأود في هذا الإطار أن أشير إلى تقرير الأمين العام الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الذي يوضح أن العديد من ضحايا

الدولي أن يعملوا باستمرار وفقا لتلك المبادئ التوجيهية أثناء تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان المتضررة. ولا بد من الحفاظ على الروح الإنسانية والحياد وعدم الانحياز، وينبغي كذلك احترام سيادة البلدان المتلقية وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطنية احتراماً كاملاً. وينبغي أن تتم أنشطة المساعدات الإنسانية بموافقة البلدان المتضررة وبناء على طلب منها وأن لا تكون مشروطة.

ويؤمن وفد الصين بأن التمويل المناسب شرط ضروري ومطلب أساسي لنجاح أي مسعى للمساعدات الإنسانية وللاتصال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. كما أن التخطيط الاستراتيجي والدعوة وعملية النداءات الموحدة اضطلعت كلها بدور هام في تمويل المساعدات الإنسانية بصفتها أداة للتنسيق. ومع ذلك وعلى مدى السنوات الأخيرة، فإن حجم التمويل المتاح من هذا المصدر ظل يتناقص بصورة ثابتة. وقد استرعى هذا الوضع انتباه الجميع. إننا نشعر بالقلق العميق ونأمل أن يتم تعزيز الجهود في هذا المجال. كما نكرر ندائنا للبلدان القادرة على تعبئة مواردها للمساعدة الإنسانية بأن تفعل ذلك.

إن مسألة سلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحماية العاملين في الأمم المتحدة من الأمور التي تسترعي انتباهها متزايدة. وكما أشار الأمين العام في تقريره فإن العاملين في الأمم المتحدة يستمرون في مواجهة أخطار كبيرة تتهدد سلامتهم وأمنهم في جميع مناطق العمل؛ والعنف البدني الموجه ضدهم هو أخطر تلك الأمور. فمنذ شهرين أودى انفجار في مكتب الأمم المتحدة في العراق بحياة أكثر من ٢٠ من العاملين في الأمم المتحدة أثناء تأدية أعمالهم. بمن فيهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ووكيل الأمين العام السابق للشؤون الإنسانية. وهنا، نود أن نعرب مرة أخرى، عن خالص تعازينا.

عمليات الإغاثة كانوا من الفلسطينيين العاملين في وكالات الإغاثة الفلسطينية وهو ما يتطلب إيلاء العناية اللازمة لإسباغ الحماية على هذه العمليات التي تعاني أكثر من غيرها من مخاطر تعيق عملها وتهدد أمن وسلامة العاملين بها.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالانكليزية): يود الوفد الصيني أن يعرب عن شكره للأمانة العامة على سلسلة التقارير التي قدمها الأمين العام عن هذا البند. ويضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي أدلى به المغرب، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن الوفد الصيني على استعداد للمشاركة بشكل نشط وبناء في مناقشة هذا البند وفي المشاورات الخاصة بوضع مشاريع القرارات المرتبطة به.

ويغتنم الوفد الصيني هذه الفرصة ليرحب بالسيد جان ايغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، الذي عين مؤخرًا. كما نود أن نعرب عن التقدير والإعجاب لسلفه السيد كيترو أو شيما ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحت قيادته للعمل الممتاز الذي قاما به في تنسيق نشاطات الأمم المتحدة.

ويوافق الوفد الصيني على الاستعراض العام والتحليل اللذين تقدم بهما الأمين العام في تقريره (A/58/344) عن مجمل الحالة الإنسانية في فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد شهد العالم، خلال العام الماضي، العديد من الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، بالإضافة إلى زيادة مخاطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتفاقم مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ونتيجة لذلك فإن المساعدات الإنسانية تواجه تحديات أكثر خطورة من أي وقت مضى.

وبغية الرد بشكل أفضل على تلك التحديات والتغلب عليها، لا بد من أن نكرر من جديد المبادئ التوجيهية التي أرساها القرار ١٨٢/٤٦ بشأن دعم تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع

ضحايا لعمليات اختطاف أو قتل، وأنه يتعين على تلك المنظمات أن تتصدى لجميع أنواع الضغوط.

وهذه الأعمال جميعها غير مقبولة. وتجب معاقبة مرتكبيها دون إبطاء، بموجب التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية، من قبيل التشريعات والالتزامات المتضمنة في أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو صك دخل حيز النفاذ منذ أكثر من ١٥ شهرا.

وتولي سويسرا أعلى الأولويات للاحتفاظ بمجال المساعدة الإنسانية في ظل الظروف كافة بدون استثناء. ويتسم احترام كل أطراف الصراع للقانون الإنساني الدولي، سواء كانت دولا أم مجموعات مسلحة، بأهمية بالغة للمحافظة على هذا المجال. وتدعو سويسرا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقيات جنيف، ومودعة لها، جميع الدول التي لم تصادق بعد على البروتوكولات الإضافية لهذه الاتفاقيات أن تبادر إلى ذلك.

ويتعين علينا كذلك أن نؤكد من جديد وبصورة صارمة على ضرورة ضمان إتاحة إمكانية وصول العاملين في مجال الشؤون الإنسانية - دون عوائق - إلى الأشخاص المكروبيين. وفي هذا الصدد، يجب الاحترام التام لحياة الأعمال الإنسانية ونزاهتها واستقلالها. وعندما نقول "استقلال" فإننا نعني استقلال الأهداف الإنسانية فيما يتصل بالأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أية أهداف أخرى قد تكون لدى المرء في مناطق تنفيذ الأعمال الإنسانية.

ونشعر بقدر متساو بأنه يجب بذل جهود محددة على جميع المستويات بغية تحسين حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين هم الضحايا الأوائل للأزمات والصراعات الحالية. وحيثما تفشل جهود منع المعاناة البشرية، تظل الحتمية الإنسانية لتخفيف تلك المعاناة

والصين أيضا من البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية. وقد عانت هذا العام من سلسلة من الفيضانات والزلازل التي أدت إلى عواقب اقتصادية وخيمة. ومع ذلك، فالحكومة الصينية، في حدود قدرتها، استمرت في تقديم جميع أشكال المساعدة إلى بلدان نامية أخرى من خلال القنوات الثنائية. وقامت كذلك بتكثيف جهودها في مجال المساعدة الإنسانية والمساعدة العوئية في حالات الكوارث. وقد قدمت بلادي، هذا العام، مساعدة غذائية للبلدان المتأثرة في أفريقيا ومساعدات إنسانية طارئة للاجئين إضافة إلى مساعدة المناطق المتأثرة بالزلازل والفيضانات في أفريقيا وآسيا. وتعرب الحكومة الصينية عن دعمها للتقرير والتوصيات ذات الصلة بتقديم مساعدات اقتصادية خاصة للبلدان فرادى. بموجب هذا البند. واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن الشكر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحرصه على مصالح الصين ومساعدته لها في كفاحها ضد آثار زلازل وفيضانات هذا العام.

السيد ستاهلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تصف

تقارير الأمين العام، بطريقة موجزة ومنظمة، الحقيقة الواقعة المعقدة التي تواجه بصدد تقديم المعونات الإنسانية الدولية. ولقد أظهرت الأحداث التي وقعت منذ الدورة الموضوعية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا كثرة وأهمية العقبات التي تواجهها المساعدة الإنسانية الدولية.

ولم ننس الأعمال الرديئة جدا التي ارتكبت ضد مكاتب وموظفي الأمم المتحدة في بغداد في يوم ١٩ آب/أغسطس الماضي، ناهيك عن الهجمات المتعمدة التي راح ضحيتها بعض الموظفين في وفود لجنة الصليب الأحمر الدولية في العراق وأفغانستان وموظفي جمعيات الصليب الأحمر واللال الأحمر الوطنية في أماكن أخرى في العالم. ونعرف أيضا أن موظفين تابعين لمنظمات إنسانية غير حكومية كانوا

وينبغي أن يمثل إهمال المعاناة البشرية في الخطط السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، فضلا عن وسائل الإعلام أول وأهم تحد يواجهها. إن مصداقية المجتمع الدولي معرضة للتساؤل.

وفي سياق آخر، نتطلع قدما إلى توصيات اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن القضايا المتعلقة بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وفي الواقع، نحن مقتنعون بالحاجة الماسة إلى إيجاد طرق ووسائل ملموسة لتحسين الاستجابة الدولية لحالات الانتقال، بغية تجنب تحولها إلى أزمات مزمنة.

وفيما يتصل بموضوع الانتقال، ينبغي لنا أن نشجع المنظمات الإنسانية ومنظمات التنمية على تكثيف تعاونها لكي يتسنى لبرامجها ومشاريعها أن تنظر في النتائج المترتبة على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأجلين القصير والطويل. وفي اجتماع رفيع المستوى كرس لهذا الموضوع، عقد هنا في إطار الجمعية العامة في يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر الماضي، تم الالتزام القوي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويشغل هذا الموضوع أيضا مكانة عالية في جدول أعمال المؤتمر الدولي الثامن والعشرين لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المقبل، المقرر عقده في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر.

السيد أيزاكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أكد السيد فلاديمير بوتين، رئيس جمهورية روسيا، في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، تأكيداً خاصاً على الأهمية الأخلاقية والسياسية للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتقدمها للملايين من الناس الذين يعانون من الجوع والأمراض والكوارث الطبيعية والصراعات. وهذا

باقية. ومع ذلك، لا يمكن أن يحل الالتزام المتوقع من المنظمات الإنسانية، بهذا المعنى، محل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والتي ترمي إلى منع الحاجة إلى المعونة الإنسانية الدولية، أو منع طول فترتها.

ويتعين، في حالات الكوارث أو الطوارئ المعقدة، أن يتأكد الدور الأساسي للمنظمات الإنسانية إزاء استخدام الموارد العسكرية، حسبما تنص عليه مبادئ أو سبل التوجيهية المعتمدة بشأن هذا الموضوع في سنتي ١٩٩٤ و ٢٠٠٣.

وتدخل مهمة تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية ضمن مسؤوليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي وضع مؤخرًا تحت إدارة السيد جان إغلاند، الذي نعرب له عن الدعم بصدد أدائه لمهامه الصعبة والمعقدة. وستعهد سويسرا، في الأشهر المقبلة، بتعزيز الدور الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بصفته العامل الرئيسي لتنسيق الشؤون الإنسانية الدولية، وبصورة ملحوظة عن طريق إجراء حوار يتسم بالشفافية بين البلدان المانحة والبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، المتأثرين مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالكوارث أو الأزمات أو الصراعات.

وسيكون هدفنا أيضا وضع أسس صلبة ويمكن التنبؤ بها لتمويل أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بهدف زيادة الحصص المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة. وسنلتزم أيضا بجعل آليات التخطيط الاستراتيجي والتنسيق في الميدان أقرب ما تكون إلى الكمال أو الفعالية، فضلا عن فعل الشيء نفسه بالنسبة لكفاءة وفعالية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وأخيرا، ثمة حاجة إلى استعراض وسائل تمويل التخطيط للاحتتمالات الطارئة في حالات الطوارئ. وهذا التخطيط له أهمية حاسمة، سواء كنا نتصدى لكوارث طبيعية أو تكنولوجية، أو لأزمات أو لصراعات.

التركيز على قضايا الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة في إعادة التعمير والتنمية.

والقيام بانتقال سلس وفعال هو مفتاح نجاح الجهود الإنسانية الدولية، وبناء السلام بعد الصراع، وإرساء أساس التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن تبذل جهود منسقة في هذا الصدد مع قيام الأمم المتحدة بالدور القيادي. ومن الواضح أن فعالية تلك الجهود تتوقف بصورة مباشرة على حجم الموارد التي سيتم توفيرها.

وعليه، فإننا نعتقد أن جميع الأطراف المشاركة الرئيسية في عملية إعادة التعمير، بما في ذلك برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز، ينبغي أن تتوفر لديها طاقة احتياطية يمكن أن يعول عليها، عند الاقتضاء، قبل استجابة مجتمع المانحين، التي لا تأتي في حينها غالباً، ولا تكون كافية أحياناً. ونعتقد أيضاً أنه في حالات ما بعد الصراع، خاصة أثناء الانتقال إلى بناء السلام وإعادة الإعمار، ثمة مجال كبير لتكثيف التفاعل البناء بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

ومن بين المشاكل الخطيرة التي ما زالت تواجهنا توفير الأمن والسلامة للموظفين العاملين في الحقل الإنساني. فالأحداث المأساوية التي وقعت في العراق في الأشهر الأخيرة تذكرنا بذلك مجدداً. ومن بين المهام المحددة لتحسين التعاون الإنساني الدولي، يمكن تسليط الضوء على ما يلي: تحسين الاستعداد وتحسين فعالية آليات التخطيط وإدارة الحالات الطارئة؛ وتعزيز الحضور الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في المناطق المعرضة للكوارث؛ وتحسين شبكات الإنذار في الحالات الطارئة، وذلك في الحالات الطارئة الرئيسية بغية تنسيق الخدمات الوطنية للإنقاذ واستخدام أحدث أساليب الإنقاذ والتكنولوجيات المتخصصة في العمليات الدولية للإنقاذ.

على وجه التحديد هو المجال الذي دأبت الأمم المتحدة على تحقيق نتائج حقيقية فيه، الأمر الذي أكسبها المزيد من السلطة السياسية والأخلاقية. وإلى حد كبير هذه نتيجة منطقية لتقيد الأمم المتحدة على نحو ثابت بالمبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية وهي الحياد والإنسانية والنزاهة، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. وفي الوقت نفسه، هذه هي نتيجة المزايا النسبية التي لا يمكن إنكارها للأمم المتحدة وشرعيتها الفريدة، في جملة أمور، عندما تقوم بتنسيق الإجراءات المتعددة الأطراف في هذا الميدان.

ويشيد الاتحاد الروسي بالأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ونخطط علماً بالدور القيادي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في هذه العملية. وما فتئت آليات التنسيق، وخاصة النداءات الموحدة بين الوكالات، تقوم بعمل فعال وتحسن عملها باستمرار. كما تؤدي اللجنة الدائمة بين الوكالات دوراً مهماً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني للسيد كيترو أو شيما، الوكيل السابق للأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، للكم الكبير من العمل المفيد الذي أنجزه، متمنياً لخلفه، السيد يان إغلاند، كل التوفيق في عمله الهام والصعب وإن كان نبيلاً جداً.

لقد نشأت تحديات خطيرة للغاية في المجال الإنساني. فمشكلة التنبؤ بالحالات الطارئة وزيادة الاستعداد لاستجابات كافية لتلك الحالات تزايد أهميتها. والأمم المتحدة تواجه بشكل متزايد أوضاعاً إنسانية معقدة يضاعف من حدتها النتائج التي تتمخض عنها الصراعات والأوبئة والكوارث الطبيعية. ويتطلب ذلك رداً شاملاً ومتكاملاً ومنسقاً، يتجاوز في أغلب الأحيان العمليات الإنسانية التقليدية قصيرة الأجل. ولهذا السبب تحديداً، من المهم

الأخير الذي عقدته الرابطة في يالطة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعلان يوم ٢٦ نيسان/أبريل، وهو اليوم الذي وقعت فيه كارثة تشيرنوبيل، يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا كوارث الإشعاع وغيرها من الكوارث. وينعكس هذا النداء في مشروع القرار الذي يعتزم الاتحاد الروسي وبيلاروس وأوكرانيا تقديمه للدورة الحالية للجمعية العامة. ونأمل أن تؤيد جميع الوفود هذه المبادرة النبيلة.

السيدة البرغوثي (فلسطين): تأتي مناقشة الجمعية العامة للبند ٤٠ (و) من جدول الأعمال المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" في وقت تشهد فيه الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهورا خطيرا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية إلى درجة لم يسبق لها مثيل بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتصعيد قوات الاحتلال لسياساتها وإجراءاتها وممارساتها التعسفية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وقيادته المنتخبة.

وفي هذا الإطار، يود وفدي أن يعرب عن شكره وتقديره للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل المقدم في إطار هذا البند، المتضمن في الوثيقة (A/58/88)، والذي يتناول الأوضاع الصعبة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والانعكاسات السلبية للسياسات والتدابير الإسرائيلية على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني وما يتعرض له من أزمة اقتصادية وإنسانية حادة. لقد لخص التقرير هذه الأوضاع المأساوية،

"أدت سياسة الإغلاق الداخلية والخارجية الصارمة، وأوامر حظر التجول الواسعة النطاق، والغارات وغيرها من التدابير التي اتخذتها السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى تفاقم المؤشرات الاقتصادية

ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في تقريره عن أعمال المنظمة، فيما يتعلق بضرورة تحسين الآليات التنفيذية للتفاعل، وتعزيز التعاون بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية.

وقد زادت روسيا من إسهامها في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، وهي تستعيد طاقتها تدريجيا بوصفها مانحا. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٣، قامت وزارة الحالات الطارئة في روسيا بتوفير مساعدة إنسانية لإثيوبيا وإريتريا والجزائر وإكوادور وطاجيكستان والعراق بلغت قيمتها أكثر من ٣,١ مليون دولار. وهذا العام، قررت الحكومة الروسية تقديم إسهامات طوعية لبرنامج الغذاء العالمي بإجمالي ١١ مليون دولار، إلى جانب ما قيمته مليون دولار لصالح مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. فضلا عن ذلك، فإن روسيا مستعدة لتوفير طاقات بشرية وتكنولوجية على مستوى عال من التأهيل من وزارتنا، إسهاما في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة المتصلة بالحالات الطارئة. ونثق بأن الوكالات العاملة في المجال الإنساني ستستخدم تلك الطاقات خير استخدام.

إن التعاون الدولي في مرحلة ما بعد تشيرنوبيل لا يزال مهما بشكل خاص. ونعتقد أنه ينبغي أن يبقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حلقة الوصل الرئيسية في الهيكل القائم على تنسيق التعاون الدولي لما بعد تشيرنوبيل. ونرحب بتشديد السيد إغلاند، وكيل الأمين العام، على تلك النقطة. ونخطط علما بافتتاح الشبكة الدولية للبحوث والإعلام المعنية بتشيرنوبيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ونشني على إنشاء منتدى تشيرنوبيل تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وما فتئ التعاون في مرحلة ما بعد تشيرنوبيل يشكل بؤرة اهتمام زعماء الدول المستقلة. وقد دعا مؤتمر القمة

التقرير على أن خسائر الدخل الفلسطيني وصلت بعد ثلاثة أعوام من الانتفاضة إلى نحو ٥,٢ بليون دولار أمريكي، وأن الدخل الحقيقي للفرد الفلسطيني يقل بنسبة ٤٦ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٩، وأن نسبة ٦٠ في المائة من السكان تُعاني من الفقر، وأن أكثر من ٧٥ في المائة من سكان قطاع غزة فقراء حقا.

ومن الواضح أن سبب تفاقم الأزمة الحالية وجذورها في فلسطين المحتلة يتمثل بشكل أساسي في استمرار إسرائيل في إقامة الحواجز والحصار والتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وبناء السور التوسعي، وما نتج عن ذلك من مصادرة وتدمير لآلاف الدونمات وتدمير حياة عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، صعدت إسرائيل حملتها العدوانية الدموية ضد الشعب الفلسطيني، التي راح ضحيتها ما يقارب ٦٠٠ ٢ شهيد فلسطيني وأكثر من ٣٦ ٠٠٠ جريح، العديد منهم يعانون من إعاقات دائمة تمنعهم من مزاوله حياة عادية. وكذلك، قامت قوة الاحتلال بقصف وتدمير العديد من البيوت والمنشآت العامة والخاصة، وقلع الأشجار، والتدمير المتعمد للبنية التحتية، بما في ذلك تدمير الطرق وشبكات المياه والمجاري الصحية.

إن هذه الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تعتبر جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، مما يتطلب من المجتمع الدولي أن يكشف جهوده في الضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتنفيذ التزاماتها وفقا لأحكام ونصوص هذه الاتفاقية، ولكي تمثل إسرائيل لإرادة الدولية التي تطالبها بوقف عدوانها وتدميرها وسياساتها الاستيطانية العنصرية. وفي هذا المجال، انه لمن الأهمية الإشارة إلى المسؤوليات الفردية والجماعية المترتبة على الأطراف المتعاقدة للاتفاقية وضمن احترام أحكام الاتفاقية في كافة الحالات.

بدرجة أشد وإلى زيادة معدلات الفقر والبطالة في صفوف الفلسطينيين. وتقلصت قدرات السلطة الفلسطينية في الوقت الذي ازدادت فيه الاحتياجات". (A/58/88)

كما أشار التقرير إلى الملاحظات التي تقدمت بها مبعوثة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة كاترين برتيني، في آب/أغسطس عام ٢٠٠٢، وكان أهمها أن السبب للأزمات الإنسانية والاقتصادية الفلسطينية هو،

"القيود المشددة التي تفرضها إسرائيل بصورة منظمة على حركة السلع الفلسطينية والسكان الفلسطينيين عبر الحدود وداخل الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه السياسة الصارمة للإغلاق قد قسمت من الناحية الفعلية الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى قرابة ٥٠ جيها معزولة عن بعضها البعض". (A/58/88، الفقرة ٦)

وفي هذا السياق، قدم البنك الدولي تقريراً بعنوان "تقييم تقديري للحصار والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية بعد مرور ٢٧ شهراً على اندلاع الانتفاضة" إلى اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في دبي في أواخر أيلول/سبتمبر الماضي. فقد حذر البنك الدولي في هذا التقرير من الانهيار المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، في الوقت الذي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني للفقر والحرمان والبطالة. وأضاف أن "استمرار الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يندرج بعواقب أكثر خطورة نظراً إلى حالة الاحتقان الشديدة في أوساط الفلسطينيين".

إن ما يدعو إلى القلق الشديد هو الإحصائيات المتضمنة في التقرير، التي تعكس مدى تردي الأوضاع الفلسطينية، وخاصة ارتفاع البطالة وانخفاض الاستثمار وزيادة ديون السلطة الفلسطينية للشركات الخاصة. فقد أكد

السياسية الشاملة التي تؤدي إلى إنهاء الاحتلال هي وحدها التي يمكن أن توفر حلاً حقيقياً للأزمة الإنسانية والاقتصادية التي تواجهها أعداد متزايدة من الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة“. ونود أن نضيف هنا أن تحقيق السلام العادل والشامل وتحقيق الأمن والاستقرار لدول منطقتنا ككل يتطلب بشكل أساسي ليس فقط الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وكذلك الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة، بل أيضاً يتطلب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه. ودون تحقيق ذلك، لن يكون هناك تقدم في عملية السلام ولن يكون هناك حديث عن تنمية إقليمية أو تعاون إقليمي مع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا المجال، نود أن نؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في تحقيق هذا السلام العادل والشامل، انطلاقاً من المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين. كما نؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وأهمية الدور الذي يقوم به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

السيد رودينكو (أوكرانيا) (تكلم بالروسية):
سأتكلم بشأن البند ٤٠ (ج)، الخاص بالتعاون الدولي فيما يتعلق بكارثة تشيرنوبيل. أولاً، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند من جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/58/332. وبالرغم من حقيقة أن ١٧ عاماً مضت على وقوع الكارثة، فإن الحالة في المناطق المتضررة من أوكرانيا وبييلاروس وروسيا ما زالت معقدة. وبوصفي ممثلاً للجنة البرلمانية الأوكرانية التي تتناول مهمة حماية شعبنا

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب، بشكل خاص، عن تقديره وشكره البالغ لأشقائنا في الدول العربية الذين قاموا باستضافة العديد من الإصابات الخطيرة وتقديم المعونات الطارئة، وخاصة تقديم الأدوية والمعونات الطبية. ولكن الأهم من ذلك هي المساعدات الهامة التي قدمت للمحافظة على هيكل وعمل السلطة الفلسطينية، ولمساعدة الشعب الفلسطيني بشكل عام.

ونقدم بالشكر أيضاً إلى العديد من الدول الصديقة الأخرى، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي واليابان، على الدعم الذي قدمته في مجال المساعدة الإنسانية وفي مجال مساعدة شعبنا بشكل عام. كما نود أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية التي قامت بتوفير بعض المساعدات الإنسانية الطارئة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، لا بد من الوقوف بمجدية في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية ضد هذه الدول والمؤسسات وما تعرض له من القتل المتعمد والإضرار بمؤسساتها ومنشآتها، مما يتطلب من المجتمع الدولي توفير الحماية لها طبقاً للقانون الإنساني الدولي.

ونود أن نؤكد هنا على أهمية استمرار الدول المانحة ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة الطارئة للشعب الفلسطيني المحاصر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، لتخفيف معاناته وتحسين أوضاعه المعيشية وفي العمل، في نفس الوقت، على إعادة إحياء عملية السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات.

إننا نتفق مع الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير الأمين العام المذكور أعلاه بأنه ”في حين ممكن للمساعدات الدولية أن تخفف من معاناة الشعب الفلسطيني، فإن التسوية

المرفق بتقرير الأمين العام، ولذلك لن أسهب في تناولها. ولكني أود أن أسترعي الانتباه إلى حقيقة أن أوكرانيا تنفق كل عام ٥ إلى ٧ في المائة من ميزانيتها الوطنية على معالجة آثار كارثة تشيرنوبيل. وبين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٣، أنفقنا أكثر من ١٢ بليون دولار على ذلك الغرض. ولا تزال أوكرانيا تتحمل - بمفردها - العبء الاجتماعي الرئيسي لمعالجة آثار كارثة تشيرنوبيل.

ونحن نؤيد النداء الذي وجهته الدورة التي عقدتها مؤخرا الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا والذي يدعو الأمم المتحدة، وبلدان مجموعة الدول الثماني، والاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى منح أوكرانيا، على أساس حالة طارئة، المساعدة العلمية والتقنية والاقتصادية اللازمة للعمل العاجل من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل. وللجانب الأخلاقي في هذه المشكلة أهمية كبيرة. وشأني في ذلك شأن مثل روسيا، أدعو جميع الوفود إلى تأييد مبادرة رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بإعلان ٢٦ نيسان/أبريل يوما لإحياء ذكرى ضحايا الكارثة الإشعاعية. وأناشد الجمعية العامة أن تعلن ذلك اليوم يوما دوليا في إطار الأمم المتحدة. وإنه واجب علينا أن نفعل ذلك لإحياء لذكرى من لقوا حتفهم، وكذلك الذين لا يزالون أحياء. وإني واثق بأن الجمعية العامة ستتخذ قرارا بشأن مسألة تشيرنوبيل، قرارا يعطي زحما إضافيا لتعاوننا في حل مشكلة تشيرنوبيل.

ونحن ممتنون للأمين العام على الاهتمام الذي لا تزال المنظمة توليه لبند تشيرنوبيل، وهو ما تشهد به مناقشة اليوم والوثائق المقدمة. ونود أن ننوه بصفة خاصة بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

من آثار حادث تشيرنوبيل، أضيف أن الحالة تبقى معقدة للغاية.

وبمرور الوقت - لا سيما منذ إغلاق المحطة النووية في تشيرنوبيل وعمل بلدنا الطوعي لمصلحة الأجيال في المستقبل - تفقد مشكلة تشيرنوبيل حدتها بالتدرج بالنسبة للعديد من الذين ليس لديهم اتصال مباشر بها. ولكن بالنسبة لأوكرانيا، ترمز تشيرنوبيل إلى أكثر من ٣ ملايين شخص عانوا من الكارثة ومن نتائجها، بمن فيهم ١,٢ مليون طفل. وترمز تشيرنوبيل إلى الـ ١٦٠ ٠٠٠ شخص من ١٧٠ مدينة وقرية الذين اضطروا إلى ترك ديارهم وإعادة توطينهم خارج مناطق التلوث المشع. وترمز تشيرنوبيل إلى المدن والقرى والغابات والحقول - مساحة تزيد على ٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع - الميته.

وقبل ثلاثة أعوام، قامت أوكرانيا بأداء واجبها وأغلقت محطة توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالوقود النووي. وقد دفعنا ثمنا باهظا بصورة مفرطة لتلك المحطة في ثلاث مناسبات. كانت المرة الأولى حينما أجبرنا، خلال وجود الاتحاد السوفياتي، بالرغم من إرادة الشعب الأوكراني، على بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالوقود النووي. ودفعنا مرة أخرى في عام ١٩٩١، حينما كان علينا أن نتعامل وحدنا مع تلك المأساة التي أودت بأرواح المواطنين وصحتهم وأدت إلى تسميم الأرض والهواء وسببت عملية إعادة توطين ضخمة. وكانت المرة الثالثة التي دفعنا فيها، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي واجهناها والحالة العصيبة في قطاع الطاقة، حينما أغلقنا تلك المحطة لتوليد الطاقة الكهربائية، التي استنفدت قدراتها والتي أنفقت كمية كبيرة من المال على سلامتها التشغيلية. ونلاحظ مع الأسف أن الامتثال لمطالب المجتمع الدولي بإغلاق العاجل لتشيرنوبيل أضر حقيقة بأوكرانيا أكثر من أن ينفعها. والتدابير التي اتخذتها أوكرانيا لتخفيف حدة الوضع واردة في

المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي لنا جميعاً أن نكون ممتنين لأن هناك أشخاصاً يعملون، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية في كل أرجاء العالم، بإنكار الذات ويعرضون في أوقات كثيرة سلامتهم الشخصية وأمنهم ورفاهتهم للخطر. ولقد تجلّى هذا الخطر للأسف وبشكل مفرط في العراق.

وأدانت الحكومة الأسترالية بأشد العبارات الهجوم الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وأود أن أشيد بكبير ممثلي الأمين العام في بغداد، سيرجيو فييرا دي ميلو، وبزملائه وأن أعرب عن تعازينا ومواساتنا وقلقنا إزاء هذه الخسائر والوفيات بلا معنى. وتستنكر أستراليا الهجمات التي ترتكب ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني أينما تقع، وندعو كل الأطراف إلى أن تضمن للأفراد العاملين في المجال الإنساني حرية وصول آمنة وغير معاقة إلى السكان المدنيين المتضررين. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي مثل هذه الهجمات. يجب تقديمهم إلى المحاكمة على وجه السرعة.

إن تعزيز تنسيق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث سيحسن تأثيرها ونوعيتها على أرض الواقع. ومن ثم تدعم أستراليا بقوة دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجهوده لتيسير تنسيق استجابات الأمم المتحدة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة.

وعلى وجه الخصوص، ترحب أستراليا بقرار الأمم المتحدة بإنشاء المركز المشترك للسوقيات، الذي قدم دعماً سوقياً هاماً للوكالات الإنسانية العاملة في العراق والذي قدمت له أستراليا دعماً مالياً. وتحسن مثل هذه المبادرات بدرجة كبيرة جهود التنسيق فيما بين الوكالات أثناء المراحل الحرجة من الاستجابة الإنسانية.

ولكن لا يزال هناك مجال شاسع أمام منظمات الأمم المتحدة لتحسين التعاون بعضها مع بعض ومع مكتب تنسيق

وفي الوقت ذاته، أود أن أرى عملاً حقيقياً بدلاً من مجرد مشاريع على الورق. والهيئة التي تقوم بعمل محدد جداً بشأن تشيرنوبيل هي مركز تشيرنوبيل الدولي للسلامة النووية والنفايات الإشعاعية وحماية البيئة من الإشعاع. وأود أيضاً أن أنوه بالمشاريع النموذجية الثلاثة التابعة لصندوق تشيرنوبيل الاستئماني، وكذلك بافتتاح شبكة تشيرنوبيل الدولية للبحوث والمعلومات. ونأمل أن يثبت أن العمل الذي يتم في هذه الشبكة هو مجرد بداية للعمل الحقيقي، فبدون ذلك سيكون من الصعب أن نشرح للضحايا حدود المشروع.

وتزعجنا كثيراً حالة الصندوق الاستئماني، الذي لم يتلق طبقاً لمعلوماتنا في العام الماضي سوى الفائدة المحصلة على الأموال المودعة في الصندوق. وفي هذا الصدد، يجب أن نزيد جهدنا مع المانحين فيما يتعلق بالمشاريع المحددة التي وضعتها الأمم المتحدة أثناء مرحلة الإنعاش. ونحن بحاجة إلى أن نرى ابتكاراً وصياغة فعلية لمقترحات تعبئة الموارد من خلال تنظيم مؤتمر دولي لممثلي المانحين.

وتأتي كل النقاط التي أثرها رداً على السؤال المطروح عن سبب احتياجنا إلى الإبقاء على بند تشيرنوبيل في جدول أعمال الجمعية العامة وإلى مواصلة النظر في المشكلة باعتبارها كارثة إنسانية، لا تزال آثارها السلبية مستمرة على حياة السكان في المنطقة بأسرها - وهي حياة أجيال الحاضر والمستقبل.

السيد سنودون (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):

الأحداث المأساوية التي وقعت في الشهور الـ ١٢ الماضية - وهي كوارث وصراعات وهجمات إرهابية - أزهدت أرواح العديد من المدنيين قبل الأوان وأصابت الكثيرين الآخرين بجروح. وما نتج عن تلك الأحداث من ألم وحزن وتشريد على نطاق واسع أوجد تحديات إنسانية ضخمة للأمم

ولقد صادقت أستراليا على استنتاجات اجتماع حزيران/يونيه في ستوكهولم بشأن المنح الإنساني السليم، وسنسى إلى تطبيق تلك المبادئ والممارسات السليمة ضمن السياسات الشاملة الموضوعة لبرنامج معونتنا.

وخلال الشهور الـ ١٢ الماضية استجابت أستراليا لنداءات عديدة من أجل المساعدة الإنسانية، ليس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب بل أيضا فيما وراءها. وتجدر الإشارة إلى عدد من هذه الاستجابات على وجه الخصوص.

وفي جزر سليمان، تدخلت أستراليا، بالعمل مع نيوزيلندا وشركاء آخرين من منتدى جزر المحيط الهادئ، وبدعوة من حكومة جزر سليمان، لإعادة القانون والنظام هناك. ويهدف البعد الإنساني لهذا التدخل إلى مساعدة السكان المشردين بسبب الصراع والتوتر العرقي والتهيار القانون والنظام. وتقدم أستراليا مجموعة مساعدات اقتصادية إضافية بقيمة ٢٥ مليون دولار أسترالي لجزر سليمان.

ومنذ عام ٢٠٠٠، قدمت أستراليا ١٥٠ مليون دولار أسترالي لتيمر - ليشتي على هيئة مساعدات لإعادة الإعمار والتنمية تستهدف قطاعات رئيسية من قبيل الحكم السديد والإمداد بالمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي وتوليد الدخل للمجتمعات المحلية الريفية والصحة والتعليم. وتقدم أستراليا أيضا مليون دولار أسترالي لنداء برنامج الأغذية العالمي للمساعدة الغذائية في حالة الطوارئ. ونحن نشيد بإعادة تأسيس برنامج الأغذية العالمي في تيمور - ليشتي بوصف ذلك خطوة مهمة في الرصد الحالي للأمن الغذائي في تيمور - ليشتي وبناء قدرات معززة لهم. ونشجع مزيدا من الانخراط على الأمد الطويل مع مجتمع المانحين الأعرض في محاولات برنامج الأغذية العالمي.

الشؤون الإنسانية، في المقر وفي الميدان على حد سواء. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الإضافية التي تبذلها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والفريق العامل الانتقالي برئاسة كارول بيلامي، وفريق الأمم المتحدة الإنمائي برئاسة مارك مالوك براون لتعزيز أطر تنسيق المساعدات الإنسانية ولضمان الانتقال الفعال إلى المساعدة الإنمائية. وستظل أستراليا، من خلال مشاركتها في عملية مونيترو والفريق العامل المعني بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشارك في الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من التعزيز لأطر العمل هذه.

وتولي أستراليا اهتماما خاصا لحماية المدنيين في الصراع المسلح، ولذلك أسعدي دعمنا حلقة عمل دول المحيط الهادئ التي نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حزيران/يونيه. ولقد نجحت حلقة العمل تلك في زيادة الوعي بالمبادرات العالمية المتعلقة بالصراع وحسنت فهم تلك الدول لمسؤولياتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال العام المنصرم لتعزيز حماية النساء والأطفال لمنع استغلالهم وإساءة معاملتهم جنسيا. ونود أيضا أن نعترف بقدرات النساء بوصفهن أطرافا فعالة في منع نشوب الصراعات، بدلا من مجرد التركيز على مواطن ضعفهن.

وبصفة أعم، نعتقد أن برامج المعونة هي في وضع جيد يمكنها من معالجة الكثير من الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار ومن دعم الحلول الدائمة للمتضررين. وفي حالة أستراليا، توجه سياسة محددة بشأن السلام والصراع والتنمية نهجنا وتحدد دور برنامج المعونة - وذلك ضمن جهود أكبر للحكومة - في منع نشوب الصراعات وإدارتها والحد منها، وفي بناء السلام والمساعدة على الإنعاش بعد الصراع.

مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات أخرى فعالة بغية تحسين تأثير وجود المساعدة الإنسانية ومساعدة الغوث من الطوارئ.

السيد راداكريشنا (الهند) (تكلم بالانكليزية):
نشكر الأمين العام على التقارير التي أعدها بشأن "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة". ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وأظهرت الأحداث التي حدثت مؤخرا بجلاء أن الأمم المتحدة لا يمكنها أداء الدور المتوقع منها في مجال المساعدة الإنسانية ما لم تكفل سلامة وأمن موظفيها. وقد عمل سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاؤه، الذين أودت بحياتهم هجمة إرهابية ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس، متبعين أفضل تقاليد الخدمة المدنية الدولية مثلما تجسدها الأمم المتحدة. ويزيد من ألم المأساة الاستهداف المتعمد لموظفي الأمم المتحدة المنخرطين في السعي لتحقيق السلام.

وقد عزز التقرير المعروض علينا (A/58/59) تفهمنا للقضايا الرئيسية التي تستحق أن تنظر الجمعية العامة فيها ولا سيما تلك المتعلقة بالتمويل الإنساني وفعالية المساعدة الإنسانية. ويوضح التقرير تحقيق مضاعفة المستويات الكلية للمعونة الإنسانية منذ عام ١٩٩٠. وهذا يثلج صدورنا بالفعل. ومع ذلك، فهو من دواعي قلقنا لأن زيادة المساعدة الإنسانية قد صاحبها انخفاض عام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي تقرير آخر، أشار الأمين العام إلى أن المساعدة الإنسانية تغطي على الموارد اللازمة للتنمية. وقد كرر مجددا

وقد خصصت أستراليا أكثر من مائة مليون دولار أسترالي لاحتياجات الشعب العراقي لإعادة الإعمار ولاحتياجاته الإنسانية. وقدمت أستراليا مساعدة عاجلة لوكالات إنسانية دولية رئيسية في إعدادها والدعم المبكر للنداء السريع الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة وللوكالات المرتبطة بما في ذلك التزام بمبلغ ٦ ملايين دولار أسترالي للصندوق الدائر المركزي للطوارئ، وتوفير الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي، وبرامج منع الأمراض وعلاجها وتوزيع الطعام وتوفير خدمات حماية الأطفال وإزالة الألغام والذخائر غير المتفجرة.

وعلى الرغم من أن برنامج أستراليا للمعونة يتركز على نحو أساسي على منطقتنا - آسيا والمحيط الهادئ - نظل ملتزمين بالمساعدة على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وتواصل أستراليا، كجزء من التزامها العالمي، دعم احتياجات المجتمعات الفلسطينية المحلية المتضررة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الحالي، موفرة ما يقرب من ٣,٥ من ملايين الدولارات الأسترالية في هيئة مساعدة إنسانية من خلال وكالات الأمم المتحدة في ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتتضمن هذه المساعدة إسهامات في المعونة الغذائية والأمن الغذائي والبرامج السيكلوجية وكانت تصل على نحو أساسي من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير أستراليا لجهود الوكيل السابق للأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد كيترو أوشوما. وقد سررنا باستضافة السيد أوشوما في العام الماضي في أستراليا لإطلاق النداءات الموحدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣. ونتطلع إلى العمل مع خلفه، السيد جان إغلاند. وستواصل أستراليا العمل بقوة

ونتفهم أن الأمانة العامة قد أنشأت فريق عمل مشتركاً لاستعراض مجموعة من استجابات الأمم المتحدة للحالات الانتقالية بعد الصراع. وقد استرعى انتباهنا إلى توصيات ذلك الفريق الواردة في تقرير الأمين العام بشأن إصلاح المنظمة. ونلاحظ أن الفريق العامل أولى أهمية لتيسير الروابط فيما بين الأجنحة السياسية والتشغيلية والمتعلقة بحفظ السلام للأمم المتحدة وللتصدي للاختلافات في ولايات مكاتب الأمم المتحدة المختلفة في أي موقع بعينه.

ويبدو أن هذه التوصية تستند إلى مبدأ أنه لا يمكن أن تصير استجابة الأمم المتحدة فعالة إذا كانت مجزأة وأن الكيانات المختلفة التي تتعامل مع حقوق الإنسان والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية لذلك ينبغي أن تنفذ استجابة متكاملة. وتدعو أيضاً توصيات الفريق العامل إلى تعزيز جهود الأمم المتحدة في مجالي التأييد والمفاوضات.

ولقد أبرزنا دائماً المخاطر المرتبطة بهذا النهج. ويجب توفير المساعدة الإنسانية لإنقاذ الحياة على أساس من مبادئ الحياد والإنسانية والزهة. وينبغي ألا تستخدم هذه المساعدة أبداً كأداة مساومة من قبل الذين يتعاملون مع القضايا السياسية على الرغم من أن الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها مهمة من دون شك. ومع ذلك، إذا كان العاملون في المجال الإنساني يفعلون ذلك، فهم يضيفون صبغة سياسية على عملهم ويضرون بوصولهم إلى من يحتاجون إليهم. كذلك، فإن المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة يجب أن تحترم مبدأي الحياد والبرمجة ذات التوجه القطري. وفي سيناريو ما بعد الصراع، قد لا تكون الحكومات المتضررة في أفضل وضع يتيح لها تأكيد أولوياتها الخاصة بها. لذا، يتعين على الأمم المتحدة توفير المساعدة في مجال بناء القدرات، وينبغي ألا تحاول الاستفادة من الوضع عن طريق تجاوز الحكومات القطرية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه ينبغي أن تقدم المساعدة الإنسانية بصورة لا تضر بالموارد المتاحة للتعاون الإنمائي. ومن المهم كفالة هذا الأمر، حيث أن المساعدة الإنمائية هي التي، على الأجل الطويل، تقلل الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الطارئة.

ويسترعى تقرير الأمين العام الانتباه إلى أن قرارات المانحين بتخصيص موارد لا تدفعها على نحو أساسي الاحتياجات الموضوعية ولكن تدفعها بقدر أكبر اعتبارات محلية وأنماط تقليدية للإفناق ومصالح جغرافية سياسية. وتواجه البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى أكبر نقص في الاستجابات لعملية النداءات الموحدة ويصل هذا النقص إلى أكثر من ٧٠ في المائة. ويتعارض ذلك النمط مع المعتقدات الأساسية للمساعدة الإنسانية مثلما هو وارد في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

وتصدياً لذلك الاتجاه، شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجتمع المانحين على توفير مساعدة إنسانية تتناسب مع الاحتياجات وعلى أساس من تقييم الاحتياجات، بغية كفالة توزيع أكثر عدالة للمساعدة في الحالات الإنسانية الطارئة، بما في ذلك تلك ذات الطابع المتأخر. ونأمل أن نداء المجلس سيجد آذاناً صاغية.

وحاول أيضاً لأول مرة، تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/434 التي تركز على الكوارث الطبيعية، توفير معلومات بشأن الاتجاهات التمويلية للتصدي للكوارث الطبيعية. ونشيد بالأمانة العامة على جهودها على الرغم من أن المعلومات الموفرة ضئيلة بعض الشيء. ونتفهم أن هذا يرجع إلى مشاكل تتعلق بتعريف أسس تجميع للمعلومات وإلى الافتقار إلى الاتساق بشأنها. ويتعين التصدي لتلك القضية، حيث أن عدم وجود معلومات شاملة ودقيقة يؤثر على فهمنا لقضية يوليها المجتمع الدولي أهمية كبيرة.

جهود من هذا القبيل إنما يعرض للخطر مركزها بوصفها شريكا موثوقا به للبلدان النامية.

إن الحجج التي سقناها في ما يتعلق بالاحترام الواضح للفوارق القائمة بين مختلف أدوار الأمم المتحدة في ميادين حفظ السلام، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ورعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق المساعدة الإنسانية توفر أيضا سببا لتوخي الحيلة والحذر لدى التعامل مع أي خطة متكاملة لتنفيذ هذه الأهداف، كمثال تلك التي تتم من خلال شكل من أشكال مجلس الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

لقد بينت الجمعية العامة المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في مرفق قرارها ١٨٢/٤٦ الذي أُخذ في عام ١٩٩١. وفي حين أن النهج المنسقة والتدخلية قد تبدو أكثر جاذبية، فإن جهود الأمانة العامة في ميدان المساعدة الإنسانية سيخضع لتقييمنا وفقا للمعايير التي ينص عليها هذا القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

إن ولايات عمليات حفظ السلام يتعين أيضا أن تُحدد بصورة لا تسفر عن انطباع بأنها منحازة. وقد وفرت الدورة العادية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التوجيه التشريعي في هذا المجال من خلال قرارها الذي يؤكد، في جملة أمور، الدور القيادي للمنظمات المدنية في تنفيذ المساعدة الإنسانية. وهو يؤكد أيضا ضرورة القيام، في الحالات التي يتعين فيها استخدام القدرة والموجودات العسكرية دعما لتنفيذ المساعدة الإنسانية، بكفالة أن يكون هذا الاستخدام شديد التقيد بالمبادئ الإنسانية.

ونلاحظ أن الحالات الانتقالية تجتذب بوجه خاص اهتمام كل من الأمانة العامة والبلدان المانحة. فالاهتمام برأب الصدع بين الإغاثة والتنمية وتوفير المساعدة في حالة الطوارئ بطرق تدعم عملية الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل أمر جدير بالثناء. والتوجه المتمثل في اعتبار الحالات الانتقالية فرص لإعمال تحويل جذري في الأخلاق الاجتماعية وإعادة توزيع الأولويات الاقتصادية والتأثير على الدينامية السياسية لا يمكن إلا أن يثير الأسف. وإن تعاون الأمم المتحدة مع أي